

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٥٣

الخميس، ٢ شباط/فبراير ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرايزر	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إفتيغنيفا
	إكوادور	السيد لوبيس لوسي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة بونغو
	غانا	السيد بوتانغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إكرسلي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز
	اليابان	السيد إشيكانبي

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

التقرير السادس والثلاثون للأمين العام عن تنفيذ الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧

(S/2023/51) (٢٠١٣)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٦٣١ (٢٠٢٢) (S/2023/58)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-03133 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

أعطى الكلمة الآن للسيدة هينيس - بلاسخت.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

السيدة هينيس - بلاسخت (تكلت بالإنكليزية): في أيار/

مايو ٢٠٠٣، أي قبل ٢٠ عاما تقريبا، اعتمد المجلس القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) لرسم طريق للمضي قدما في عراق ما بعد صدام. وعين سيرجيو فييرا دي ميلو ممثلا خاصا للأمين العام، لمدة أربعة أشهر، للمساعدة في إنشاء عمليات الأمم المتحدة في مراحلها المبكرة. وفي ذلك الوقت، قال: "لقد عانى شعب العراق، كما نعلم جيدا، وعانى بما فيه الكفاية. وقد حان الوقت لأن [...] نجتمع جميعا لضمان انتهاء هذه المعاناة، وأن يتولى العراقيون زمام مصيرهم بأنفسهم".

وفي العام نفسه، في منتصف آب/أغسطس، أنشأ المجلس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وبعد بضعة أيام، لقي سيرجيو فييرا دي ميلو و ٢١ من زملائه مصرعهم في هجوم على مقر الأمم المتحدة في بغداد. وأصيب ١٥٠ زميلا آخر في الانفجار. وبينما سقطوا ضحايا للعنف الذي التزموا بوقفه، فقد استمر عملنا. لكن نعم، سيكون عام ٢٠٢٣ بالتأكيد عام إحياء الذكرى لنواح عديدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الحكومات العراقية المتعاقبة على علاقة العمل البناء التي حافظت عليها مع الأمم المتحدة طوال هذين العامين.

خلال السنوات الأربع الماضية، كثيرا ما قلت إنه لا يمكن الحكم على حالة العراق من دون وضعها في سياق تاريخ العراق، حيث إن عقودا من الاضطرابات لا تزال تؤثر على الحاضر. ولا يزال ذلك منطبقا حتى اليوم. فالتحديات التي يواجهها العراق لم تتشأ بين عشية وضحاها، والتعامل مع كل من إرث الماضي والتحديات العديدة للحاضر يستغرق وقتا، بغض النظر عن من هو في مقعد القيادة. وينبغي التأكيد أيضا على أنه لا يمكن لأي حكومة أن تفعل ذلك بمفردها. بعبارة أخرى، من الأهمية بمكان أن تعطي الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة الأخرى الأولوية لمصلحة البلد قبل كل شيء. ففي نهاية المطاف، إنها مسؤولية مشتركة وستظل كذلك.

وبما أن أي حكومة ستحتاج إلى الوقت والدعم السياسي الواسع النطاق لدفع العراق إلى الأمام، أود أن أؤكد على أهمية إدارة توقعات

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد إيشيكاني كيمييرو، الممثل الدائم لليابان، على اضطلاع بهام رئيس المجلس في شهر كانون الثاني/يناير. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير إيشيكاني وفريقه على ما أبدوه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

التقرير السادس والثلاثون للأمين العام عن تنفيذ الفقرة ٤ من

قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2023/51)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٦٣١ (٢٠٢٢)

(S/2023/58)

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة جينين هينيس - بلاسخت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق؛ والسيد أحمد، مدير إدارة الجهات المانحة والعلاقات الدولية في منظمة الصحة والرعاية الاجتماعية في العراق.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/51،

التي تتضمن التقرير السادس والثلاثين للأمين العام عن تنفيذ الفقرة ٤

من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، والوثيقة S/2023/58، التي

تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٦٣١ (٢٠٢٢).

مصالح خاصة أو غيرها. وعلاوة على ذلك، فإن التغيير المنهجي سيثبت أهميته الحيوية. لقد أوضحت ذلك مرات عديدة. تحول الفساد في العراق، على مرّ السنين، إلى منظومة، أي أنه يتجاوز تمثله في مجموعة من الأفراد أو سلسلة من الأحداث. وينبغي أيضاً الاعتراف بالجهود الحكومية المتواصلة لتحسين تقديم الخدمات العامة. بيد أنه، ومع مراعاة إدارة توقعات الجماهير، أودّ أن أذكر بأنّ إحداث تغييرٍ مُجدٍ يؤثر بشكلٍ إيجابي على حياة جميع المواطنين، سيستغرق وقتاً، لأن ذلك لا يمكن أن يحدث إلّا من خلال تغيير هيكلي يتطلّب إصلاحاً اجتماعياً واقتصادياً شاملاً ومؤسسات أقوى وحوكمة أفضل على كل المستويات.

وعلاوة على ذلك، فإن التأخير في إجراء الإصلاحات الاقتصادية والنقدية والمالية التي تمسّ الحاجة إليها والتي طال انتظارها واضح في جميع أنحاء البلد، ولا يمكن إنكاره. وقد كان من المثير للقلق، في الآونة الأخيرة، رؤية ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية مما زاد من الضغط على النساء والرجال العراقيين العاديين. وعلى المدى القصير، يتضح أنه من الضروري إقرار الميزانية الاتحادية بأسرع ما يمكن. ولن يؤدي المزيد من التأخير إلا إلى تفاقم الحالة بسبب قيود الإنفاق المعروفة. وفيما يتعلق بذلك الموضوع، أودّ أن أحذر مرة أخرى من الإجراءات التي ستؤدي إلى زيادة تضخّم قطاع الخدمة العامة في العراق. فعلى الرغم من الحاجة الملحة إلى معالجة مستويات البطالة المرتفعة، لا يمكن للعراق ببساطة تحمّل إضافة عبء جديد إلى قطاع عام متضخم إلى حد كبير أصلاً. وفي ملاحظة ذات صلة، اسمحو لي أن أكرّر أن الاعتماد على النفط يجعل الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للصدمات الخارجية. وبالتالي، يجب على العراق إيلاء الأولوية للتنويع الاقتصادي المستدام، بما في ذلك تطوير قطاع خاص له القدرة على إضافة قيمة وخلق فرص عمل.

هناك بالطبع العديد من المجالات الأخرى التي تتطلب اهتماماً عاجلاً من الحكومة العراقية. وهي تتراوح، على سبيل المثال لا الحصر، بين التحديات البيئية الكبيرة وأهمية الاستقلال في مجال

الناس. فالمبالغة في الوعود وضعف الأداء يمكن أن يكون لهما عواقب وخيمة، ولن يؤدي إخفاء الوضع إلا إلى زيادة مشاعر الإحباط وخيبة الأمل.

وقبل نحو ثلاثة أشهر، أقر مجلس النواب رئيساً وحكومة جديدين للعراق، منهياً بذلك أكثر من عام من التوترات والشقاق السياسي وألعاب السلطة. وهناك ثلاث نساء من بين ٢٣ وزيراً في الحكومة. وغني عن القول إنّنا ننتظر بفارغ الصبر مواصلة زيادة عدد النساء في مناصب صنع القرار.

وبالنظر إلى المستقبل، وكما شرحتُ، لا يمكن لأحد أن يتوقع إيجاد حل لتحديات العراق بين عشية وضحاها، ولكنني أود أيضاً أن انظر إلى نصف الكوب الممتلئ. في آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي (انظر S/PV.9145)، شددتُ - ولم تكن المرة الأولى - على أنه منذ عام ٢٠٠٣، أهدرت فرص كثيرة جداً لإجراء إصلاح مجدّ تمس الحاجة إليه، مع التشديد على أن الفساد المستشري هو السبب الجذري الرئيسي للاختلال الوظيفي العراقي. وأوضحْتُ أن الوقت قد حان للبت في عدة مسائل رئيسية وأن إطار القيام بذلك ضيق جداً.

وفي الأشهر الثلاثة الأولى من توليها السلطة، أظهرت الحكومة العراقية الجديدة، بقيادة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، التزامها بالتصدي لأكثر التحديات إلحاحاً التي تواجه البلد، بما في ذلك الفساد المستشري وسوء تقديم الخدمات العامة وارتفاع مستويات البطالة.

فعلى صعيد محاربة الفساد، اتخذت الحكومة عدداً من الخطوات المهمة، بما في ذلك ما يخص استرداد الأموال المنهوبة والتحقيق في المزاعم المتعلقة بالفساد. ولا يسعني إلا أن أشجع الحكومة العراقية على المثابرة، حيث إنّ أولئك الذين سيتضررون من ذلك سيسعون بلا شك إلى عرقلة تلك الجهود. ولكن إذا أراد العراق بناء نظام يخدم احتياجات المجتمع بدلاً من خدمة مجموعة مغلقة سيمتها التواطؤ، فإنّ كفالة مساءلة مختلف الأطياف يغدو أمراً بالغ الضرورة. وهذا يعني عدم إفساح أي مجال لأولئك الذين يسحبون موارد الدولة لخدمة

بشأن الميزانية. ونريد بدلا من ذلك أن يكون لدى كل من بغداد وأربيل الحافز للوصول إلى ترتيبات دائمة للابتعاد عن استمرار حالة إدارة الأزمات.

وبالعودة إلى إقليم كردستان، فإنني، وفي معرض إحاطاتي السابقة، قد أوجزت مخاطر الاقتتال السياسي الداخلي. وللأسف، ما تزال الانقسامات بين الأحزاب الحاكمة في إقليم كردستان تترك آثارها السلبية على مؤسساته وشعبه، بل وأدت إلى مقاطعة أحد الأحزاب الائتلافية لجلسات مجلس الوزراء منذ تشرين الأول/أكتوبر. وقد بعث اجتماع عقدته الأحزاب في السليمانية يوم السبت الماضي بصيغ أمل. وبينما كان الاجتماع في حد ذاته رسالة مهمة، لا يسعني إلا أن أؤكد الحاجة إلى اتخاذ إجراء بسرعة وبصورة عملية. وللتوضيح، لا تملك الأحزاب السياسية في إقليم كردستان ترف إضاعة المزيد من الوقت، وهناك حاجة ماسة إلى التوصل لحلول توفيقية سريعة بشأن الخلافات النقدية والإدارية والأمنية والانتخابية العالقة.

وفيما يتعلق بعلاقات العراق الخارجية، يسعدني أن أبلغكم بأن الحكومة العراقية واصلت سياسة الانفتاح والتوازن القائمة بالطبع على المصالح المشتركة واحترام مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وحسن الجوار. وكما ذكرتُ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ خلال مؤتمر بغداد الثاني للتعاون والشراكة، ٢ الذي عُقد في عمان، فإنني أؤيد بشدة رئيس الوزراء العراقي في مساعيه لجعل العراق منتدى للحوار والاستثمار. ومع ذلك، ما يزال العراق يواجه انتهاكات متكررة تخلّ بسيادته وسلامة أراضيه. ومن الواضح أن إيصال الرسائل عبر القصف لن يؤدي إلا إلى زيادة التوترات على نحو متهور ويتسبب في قتل الناس وتدمير الممتلكات. ومرة أخرى، فإن الوسائل الدبلوماسية القائمة هي في متناول الجميع، وكذلك عندما تواجه دول الجوار تهديدات متصورة للأمن القومي. ولكي يتمكن العراق من زيادة تعزيز استقراره الداخلي، يتعين علينا جميعاً أن نعمل على تهيئة بيئة مؤاتية. وقبل الاستماع إلى المتكلم التالي، أؤكد مجدداً أن العراق ما يزال من بين البلدان الأكثر تلوثاً بالذخائر المتفجرة. إن العمليات الوطنية

الطاقة واستمرار عودة المواطنين العراقيين من مخيم الهول وغيره من المخيمات والسجون في شمال شرق الجمهورية العربية السورية والحاجة إلى تنفيذ اتفاق سنجار بسرعة والانتهاء من حوار كركوك الذي طال انتظاره والانتقال من مرحلة الاستجابة الإنسانية إلى مرحلة الحلول الدائمة والتنمية وإلى التعديلات الدستورية وإحراز تقدّم جوهري في إصلاح قطاع الأمن.

ومن المؤكد أنني سأقدم تقريراً عن تلك المسائل في الإحاطات المقبلة، ولكن هناك مجال آخر أود أن أذكره الآن، وهو حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك المساواة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وأعتقد أن سيرجيو فييرا دي ميلو، وقبل أن يسافر إلى بغداد في عام ٢٠٠٣، قال إن احترام حقوق الإنسان هو الأساس المتين الوحيد لتحقيق السلام الدائم والتنمية. وانسجاماً مع كلماته، أود أن أؤكد أن إسكات النقد البناء أو إعاقة أو رفضه أو تقويضه لا يحقق سوى شيء واحد. إنه يشوه صورة الدولة ويقوض ثقة الشعب، في حين أن تشجيع الخطاب العام يمكن المؤسسات من الازدهار والتكيف. وغني عن القول إن الالتزام الصادق بحقوق الإنسان يكتسي أهمية قصوى لأي بلد، بما في ذلك العراق.

وإذ أنقل إلى العلاقات بين بغداد وأربيل. فقد عبر برنامج الحكومة عن الالتزام بحلّ المسائل العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، بما في ذلك تشريع قانون النفط والغاز في غضون ستة أشهر. لقد تم اتخاذ بعض الخطوات الأولية لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك عدد من الزيارات رفيعة المستوى وتشكيل لجان فنية مشتركة. وقد وُصفت التحركات عموماً على أنها إيجابية وهذا أمر جيد. إلا أن وجود حوار منظم، وهو أمر ينطوي على أهمية كبيرة لإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات، ما يزال مفقوداً. والأهم من ذلك، أن تلك المشاورات لم تتحول بعد إلى اتفاقات ملموسة، بما في ذلك، كما ذكرنا، بشأن المسألة الملحة المتمثلة في الميزانية الاتحادية لعام ٢٠٢٣. ومع أخذ كل الأمور في الاعتبار، نأمل ألا يؤدي قرار المحكمة الاتحادية العليا الصادر مؤخراً إلى إعاقة المفاوضات الجارية

السيد أحمد (تكلم بالإنكليزية): إن العراق من أكثر البلدان تلوثاً بالذخائر المتفجرة في العالم. ويشتمل التلوث على كميات كبيرة من أنواع مختلفة من المتفجرات المسجلة وغير المحددة كميًا على السواء من مخلفات الحرب في جميع أنحاء البلد. وهو نتيجة حروب ونزاعات متتالية، بما فيها الحرب العراقية الإيرانية وحربي الخليج والنزاع الأخير مع تنظيم داعش، إذ ظهرت حقبة جديدة من أنواع غير مسبقة من الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وقد عانت مناطق مدنية كبيرة من القتال على الأرض ومن القصف الجوي.

ولا يزال التلوث بالذخائر المتفجرة يشكل عقبة أمام عودة السكان الآمنة والكرامة. إنه خطر كبير على حياة الناس ويسبب إعاقات. وكان آخر ضحاياه بعض الأطفال في نينوى في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. فقد خرج أربعة أطفال تتراوح أعمارهم بين ثمانية وتسعة أعوام بعد ظهر يوم الجمعة للعب بالقرب من ضريح تاريخي في ضواحي قريتهم. وعثروا على جسم معدني عبثوا به فانفجر بعد ذلك عندما ألقوا عليه حجارة. وأودى ذلك الحادث المأساوي بحياة ثلاثة من الأطفال وأصيب الرابع بجراح. وهذا الحادث المحزن ليس فريداً من نوعه، حيث أدت عشرات المناسبات المختلفة الأخرى إلى وفيات وآثار مادية على المدنيين.

ويعوق التلوث بالذخائر المتفجرة الحياة اليومية العادية والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وجهود تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية والعودة الآمنة للمشردين داخليا إلى ديارهم. ويعوق التلوث بالمتفجرات الخطرة الإسكان والطرق والزراعة والري والصناعة والبنية التحتية بشكل عام. ووفقاً لمصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع التشرد، كان ما يقرب من ١,٢ مليون شخص لا يزالون مشردين في جميع أنحاء العراق، بنهاية عام ٢٠٢٢، ويعودون بمعدل بطيء للغاية. وأشار نحو ١٣ في المائة من المشردين داخليا إلى أنهم لا يستطيعون العودة إلى مناطقهم الأصلية بسبب التلوث بالذخائر المتفجرة. وفي الوقت نفسه، غالبا ما يؤدي ذلك التلوث إلى تشريد ثانوي واحتلال ممتلكات الآخرين.

لإزالة الألغام، بما في ذلك مخصصات الميزانية الوطنية، جديرة بالثناء. بيد أن القطاع وبشكل عام ما يزال يعاني من نقص التمويل، وبالتالي، يدفع المواطنون العراقيون الثمن. ففي عام ٢٠٢٢، كانت المتفجرات من مخلفات الحرب السبب الرئيسي في وقوع ضحايا من الأطفال في العراق وتسببت بشكل عام في سقوط ثلث الضحايا في صفوف المدنيين. ولذلك، لا يسعني إلا أن أحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه.

أود الآن أن أنتقل إلى مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة بما في ذلك المحفوظات الوطنية. ونحن، بطبيعة الحال، نرحب كل الترحيب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية لتشجيع المزيد من الشهود على التقدم للإدلاء بشهاداتهم. ونثني أيضا على التعاون المستمر بين أعضاء اللجنة الثلاثية فيما يخص توفير الصور الساتلية. إذ إن كليهما عاملان أساسيان لجهود تحديد مواقع دفن محتملة أخرى.

وفي الختام، أود أن أعرب عن شعور بالأمل وشعور بالإلحاح على حدٍ سواء. فالأمل يتمثل في أن يتيح تشكيل الحكومة العراقية الجديدة الفرصة لمعالجة المسائل الملحة والمتعددة التي يواجهها العراق وشعبه معالجة هيكلية. والأمر الملح هو أن تغتنم الطبقة السياسية في العراق الفرصة القصيرة التي أتاحت لها وأن تخرج البلاد أخيرا من دوامة حلقتي عدم استقرارها وهشاشتها.

وأخيرا، أود مرة أخرى أن أهنيء المنتخب الوطني العراقي لكرة القدم على فوزه مؤخرا بكأس الخليج العربي. والجدير بالذكر أن العراق استضاف البطولة للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٩، بعد عقود من العزلة والعنف والفتنة والتوترات. في رأيي المتواضع، إنها شهادة عظيمة على عودة العراق إلى الحياة الطبيعية وقدرته على حشد ليس فقط الأمة ولكن أيضا شركائها الإقليميين حول هدف مشترك وإيجابي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة هينس بلاشارت على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد أحمد.

بعرقلة تنفيذ العمليات وإعاقة القدرة على الوصول إلى أهداف المشروع، مع ما يترتب على ذلك من إهدار للموارد.

وتشكل تراخيص الوصول التي تصدرها السلطات للمنظمات المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام للعمل في مجالات المهام تحدياً آخر. فخطابات إمكانية الوصول الصادرة عن الحكومة صالحة لمدة ٣٠ يوماً فقط، وهو أمر غير عملي. ويتعين على المنظمات أن تبدأ العملية من جديد على أساس شهري، مما يزيد من الضغوط والأعباء الإدارية، وتتراكم الطلبات الجديدة من السلطات بتقديم وثائق إضافية. وفي الآونة الأخيرة، لم يكن العاملون في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام هم الوحيدون الذين يعانون بسبب الطلبات المضافة حديثاً للحصول على وثائق التخليص الضريبي كشرط مسبق لإعادة إصدار رسائل إمكانية الوصول، حيث أن العمل الإنساني الأوسع نطاقاً وصل أيضاً إلى طريق مسدود أو على وشك التوقف. وتصدر القرارات والقواعد المرتجلة من قبل الكيانات الحكومية المختلفة وتدخل حيز التنفيذ الفوري من دون أي فترة سماح.

وبعد أزمة داعش، قدم مجتمع الجهات المانحة بسخاء تمويلاً طارئاً كبيراً في المناطق المحررة. غير أن تضائل أموال المانحين الدوليين كان واضحاً في الآونة الأخيرة، بسبب عوامل مختلفة، ويشكل تهديداً خطيراً لاستمرار واستدامة الجهود التي بدأت والقرارات التي طُورت في حقبة ما بعد داعش. والحقيقة هي أن الحكومات المانحة لديها أولويات داخلية جديدة في حالة ما بعد مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وظهرت أزمات أخرى على الصعيد العالمي في أوروبا وأفريقيا وآسيا. إن المسائل المواضيعية العالمية الجديدة المتصلة بتغير المناخ والتحديات البيئية واضحة ودفعت الجهات المانحة إلى إعادة توجيه الأموال إلى تلك المجالات ذات الأولوية.

وصحيح كذلك أن العراق، وفقاً لقائمة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلد من الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل وأنه راكم إيرادات غير مسبوقه في أعقاب ارتفاع أسعار النفط. غير أن الفساد والتفاوت وعدم المساواة في التوزيع وارتفاع معدلات الفقر

وقد تضاعفت جهود الجهات المانحة الدولية والأمم المتحدة وحكومة العراق والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والقطاع الخاص للتخفيف من الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية السلبية لمخاطر المتفجرات. وبذلت جهود للبحث والإزالة والتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة واضطلع بأنشطة لمساعدة الضحايا. وقد أحرز تقدم كبير في عمليات التخفيف، مع تحقيق العديد من الإنجازات الملحوظة من حيث مسح وتطهير الهياكل الأساسية الحيوية وتوفير التوعية بالمخاطر لملايين العراقيين وإدماج التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة في المناهج التعليمية الوطنية. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض أوجه القصور التي تم تحديدها والتي تتطلب اهتمام أصحاب المصلحة وجهودهم. ولا تنتظر برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في العراق عموماً في تقديم المساعدة للضحايا وأفراد أسرهم من خلال مختلف الخدمات الطبية والصحية وإعادة التأهيل البدني والإدماج الاجتماعي والاقتصادي وتمكين الضحايا. ففي هذه المرحلة، سيكون من الأهمية بمكان إعادة التفكير في تخطيط وتنفيذ هذه البرامج من قبل الجهات المانحة والعاملين في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام بإدراج عناصر مساعدة الضحايا لتتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام.

وتجدر الإشارة إلى أن مديرية الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة للحكومة العراقية قد وضعت - بدعم من مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية - خطة استراتيجية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٨ وخطة تنفيذ ذات صلة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، بالتشاور مع الجهات المعنية. غير أنه لا يزال يتعين على حكومة العراق الموافقة على الخطط التي اكتملت في منتصف عام ٢٠٢٢ من أجل تفعيلها، والعملية في ذلك الصدد بطيئة. ومن غير المتوقع أن يففي العراق بالتزاماته بموجب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد بحلول عام ٢٠٢٨ المستهدف بسبب بطء معدل الإزالة. ومن المسلم به أن مختلف السلطات العراقية تعمل على تيسير عمليات الإجراءات المتعلقة بالألغام التي تنفذها المنظمات، غير أن التحديات تظل قائمة. فعمليات الاعتماد وتجديد الاعتماد مطولة جداً ويمكن أن تكون لها آثار أخرى

الحكومية الدولية واعتمادها لدى الحكومة الاتحادية نتيجة لتدفق أموال المانحين إلى المناطق المحررة. إن من المفهوم أن المنظمات غير الحكومية الدولية تأتي وتذهب استناداً إلى عوامل خارجية، بما في ذلك استراتيجيات المانحين والعرض والطلب من حيث توافر الأموال، بالإضافة إلى عوامل داخلية مثل المسائل القانونية والبيروقراطية أو الآثار الأمنية. وفي الوقت نفسه تبقى المنظمات غير الحكومية المحلية في البلد. وبعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في عام ٢٠٠٣ على مجمع الأمم المتحدة ومكاتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بغداد، اضطرت وكالات الأمم المتحدة والغالبية العظمى من المنظمات غير الحكومية الدولية إلى مغادرة العراق لأسباب أمنية. وقد تسبب ذلك في فجوة كبيرة خلال فترة حرجية من تاريخ العراق، الأمر الذي أرغم على المنظمات غير الحكومية الوطنية على أن تستعد وتحاول سد تلك الفجوات على الرغم من أنها كانت مؤسسات ناشئة خلال تلك الفترة.

في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام ستواصل المنظمات الوطنية المساهمة بقدر كبير من زوايا مختلفة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التوصل إلى فهم أفضل للهياكل والديناميات الثقافية والاجتماعية - السياسية والبيروقراطية للبلد، والقدرة على تنفيذ المشاريع الفعالة من حيث التكلفة وتطوير المعارف والقدرات المستدامة فضلاً عن بناء القدرة على الابتكار. لقد أنشأت منظمتي، على سبيل المثال - وهي منظمة عراقية غير حكومية - أول تطبيق إلكتروني ثنائي اللغة في العالم للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة. وخلال فترة الاستجابة لكوفيد-١٩ عملت منظمة الرعاية الصحية والاجتماعية العراقية على تكييف تقنيات ومنهجيات التوعية بالمخاطر للوصول إلى المستفيدين بأمان دون اتصال جسدي. كما عملنا على تطوير وتنفيذ مستويات متعددة من المبادرات المجتمعية التي يساهم فيها الأطفال والشباب والكبار من كلا الجنسين للحفاظ على سلامة مجتمعاتهم. وقد تم تبادل هذه الخبرات المبكرة مع أصحاب المصلحة على منصات مختلفة داخل العراق وخارجه، وحذت المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية حذوها.

كما أن المنظمات غير الحكومية جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني ويظل المجتمع المدني أفضل سبيل لضمان الملكية المحلية

لا تزال قائمة. فوفقاً لوزارة التخطيط العراقية، ارتفع معدل الفقر من ٢٠ في المائة في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠٢٢. وكان الأطفال هم الأكثر تضرراً، حيث يعيش ٣٨ في المائة منهم تحت خط الفقر. وتخلو ميزانية العراق الوطنية من مخصصات لتمويل البرامج التنفيذية للإجراءات المتعلقة بالألغام.

وقد أسهمت كل تلك العوامل في اختفاء العراق عن رادار الجهات المانحة، ويعاني العاملون في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام من ذلك الانخفاض الحاد في تمويل المانحين. وكانت المنظمات غير الحكومية الوطنية هي الأكثر تضرراً، وبقيها في حد ذاته على المحك. ويضر انخفاض الدعم بجهود المجتمع الدولي لتعزيز التوطين والوفاء بالالتزامات بموجب الصفقة الكبرى والميثاق من أجل التغيير. وما فتئت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تقود برنامج توطيّن الإجراءات المتعلقة بالألغام في العراق من خلال نموذج يجمع بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية لتيسير نقل المعارف والمهارات التي تحتاج إليها المنظمات غير الحكومية الوطنية للعمل كجهات عاملة إنسانية مستقلة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. غير أن مشاريع بناء القدرات لا يمكن أن تقتصر على سنتين أو ثلاث سنوات فقط لأنها تتطلب عملية تعلم وتطوير كاملة يجب تمويلها تمويلًا كافياً. إن تطوير القدرات المحلية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام عملية أطول ومستمرة وليست مجرد وجهة قصيرة يمكن الوصول إليها. على الصعيد العالمي بلغ التمويل الإنساني المقدم للجهات الفاعلة المحلية ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٩ و ٤,٧ في المائة في عام ٢٠٢٠ لكنه انخفض إلى نسبة ٢ في المائة فقط في عام ٢٠٢١ في حين لا يزال هدف الصفقة الكبرى ٢٥ في المائة. وبالتالي فإن هناك فجوة كبيرة بين خطاب التوطين والممارسة ويجب معالجتها. كما يقل عدد المنظمات غير الحكومية العراقية العاملة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام عن ٢٥ في المائة من عدد المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة والخيارات التجارية.

وقبل الأزمة التي سببها تنظيم داعش، اعتمدت منظمتان أو ثلاث منظمات غير حكومية دولية فقط للعمل في مجال إزالة الألغام في العراق ولكن منذ عام ٢٠١٨ زادت تسجيلات المنظمات غير

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر وفد اليابان على قيادته الفعالة لأعمالنا في الشهر الماضي. وأرحب بكم أيضاً، سيدتي الرئيسة، وبوفدكم في الرئاسة، ونتطلع إلى العمل معكم في برنامج عمل حافل وهام خلال هذا الشهر. وأود أن أشكر الممثلة الخاصة هينس - بلاشارت، على إحاطتها المتميزة والصريحة، وأشكر السيد أحمد على إحاطته الشاملة بشأن الحالة المقلقة المتعلقة بالذخائر غير المنفجرة في العراق.

أود أن أبدأ بالإعراب عن تهاني الولايات المتحدة للعراق ورئيس الوزراء محمد شياع السوداني على تشكيل الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر. ونحث الحكومة الجديدة على العمل على وجه الاستعجال للتصدي للتحديات العديدة التي تواجه البلد. إن الشعب العراقي يستحق الحصول على فرصة اقتصادية وحكومة فعالة. لذلك نسعى إلى دعم جهود رئيس الوزراء السوداني لتحقيق أهدافه المعلنة الرامية إلى استئصال الفساد وتحسين الخدمات العامة، ولا سيما توفير الكهرباء. كما نشجع الحكومة على تعزيز تنمية القطاع الخاص وزيادة الوظائف مع التركيز على زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة. ونرحب بالتقارير التي تفيد بإحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان بشأن ترتيبات الميزانية وإدارة موارد العراق في مجالي النفط والغاز.

ونتطلع إلى العمل مع حكومة العراق لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك من خلال التنمية المستدامة وإدارة المياه واستخدام الطاقة المتجددة وحبس الغاز الطبيعي والحد من حرق الغازات. ونشيد بإنشاء الأمم المتحدة لمنصب مستشار العراق المعني بتغير المناخ والأمن المناخي. ونشجع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على مواصلة دعمها للبلد في ذلك المجال. سيكون لمعالجة تغير المناخ تأثير اقتصادي إيجابي في العراق.

ويجب على حكومة العراق الجديدة أن تستجيب لنداء ناخبها لتحسين امتثالها لحقوق الإنسان. ولإثبات التزامها بحقوق الإنسان، ينبغي للحكومة الجديدة محاسبة المسؤولين عن القمع الوحشي

والمشاركة في عالم سياسي على نحو متزايد ويؤدي في كثير من الأحيان إلى تهيش وحرمان قطاعات كبيرة من السكان. ويسهم تقديم الدعم إلى هيكل المجتمع المدني وتمكينه في الحفاظ على نظام ديمقراطي فعال فضلاً عن مساءلة الدولة ودعم الحكومة في تقديم الخدمات، وتمثيل المكونات المحلية وكفالة استدامة القدرات المحلية.

ولا يقتصر التوطين على جعل النظام الإنساني محلياً قدر الإمكان ودولياً حسب الضرورة، بل يجب أن يتعلق الأمر أولاً وقبل كل شيء بالملكية والتمكين المحليين لضمان حفظ توازن داخلي أفضل بين المجتمع المدني والدولة من ناحية وتوازن خارجي أفضل للقوى بين المنظمات الوطنية والأمم المتحدة ودوائر المنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى. عليه إننا بحاجة ماسة إلى تحويل التخطيط وتصميم البرامج وطرق التمويل إذا أردنا كفالة الالتزام بالتوطين حقاً. ويجب كفالة التوطين في السياقات الاستراتيجية والعملياتية فضلاً عن تمكينه. ويجب بذل جهد أكبر لفهم مبادئ التوطين وضمان تكامل العوامل الاستراتيجية تماماً.

ختاماً، لا يزال العراق من أكثر البلدان تلوثاً في العالم، الأمر الذي لن يمكنه من الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد نظراً للحالة الراهنة. لقد أعطت الجهات المانحة الأولية لإزالة الألغام والتوعية بالمخاطر على مساعدة الضحايا، وينبغي لحكومة العراق أن تمول الإجراءات المتعلقة بالألغام بطريقة شفافة مع التركيز على المنظمات غير الحكومية. بيد أن تمويل المانحين ما زال متناقصاً ويتم تخصيصه من جانب واحد للوكالات الدولية مع الاستثمار المحدود في منظمات المجتمع المدني العراقية. ونحث المانحين على تجاوز منع المشاركة والتمويل فضلاً عن التعامل مباشرة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية. فليس ما يمنعها من استخدام القنوات المباشرة مع الشركاء المحليين والاستماع إليهم قبل تنفيذ المشاريع وأثناءه وبعده. ويتعين بذل المزيد من الجهود نحو التوطين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أحمد على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

كأس الخليج العربي الخامسة والعشرين والفوز بها. وأنفق مع الممثلة الخاصة للأمين العام في أن تمكن العراق من استضافة البطولة - وهي أول بطولة دولية كبرى يستضيفها البلد منذ ٤٣ عاماً - يدل على التحسينات الهامة التي حققها العراق على مر السنين. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، كما يعلم المجلس، ولكننا واثقون بأن العراق يمكن أن يواصل البناء على نجاحه، ويمكن لشعب العراق أن يعول على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وعلى الولايات المتحدة لمواصلة مساعدتهما في هذه العملية.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أود في البداية أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة المجلس هذا الشهر وأن أتمنى لكم خالص التوفيق. كما أعرب عن خالص امتناننا وتقديرنا لزملائنا في بعثة اليابان على جهودهم البارزة وما أبدوه من مهنية عالية خلال رئاستهم الناجحة للمجلس في كانون الثاني/يناير. وأشكر الممثلة الخاصة، السيدة جانين هينيس - بلاسخت، على إحاطتها الهامة، والشكر موصول أيضاً للدكتور أحمد على إحاطته القيمة. وأرحب بمشاركة ممثل العراق في هذه الجلسة.

مع تشكيل العراق حكومة جديدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ بعد انتظار مطول، نرى أهمية البناء على هذه الخطوة المرحب بها، وإعلاء روح التكاتف والمصلحة الوطنية لتجاوز التحديات بما يخدم الأمن والاستقرار في العراق. ولهذا، تتطلب الفترة المقبلة المضي قدماً في العمل الجاد لإجراء الإصلاحات اللازمة في شتى القطاعات، وبالأخص من حيث تعزيز سيادة القانون، وتقوية مؤسسات الدولة، والدفع قدماً بعجلة التنمية والتقدم الاقتصادي. ونتطلع في هذا السياق إلى اعتماد العراق لموازنة العام الجاري والتي من شأنها دعم المشروعات الحيوية في هذا البلد.

وفي هذا السياق، نرحب بتعيين ثلاث نساء في الحكومة الجديدة، وكذلك بالجهود المبذولة مؤخراً لتمكين المرأة العراقية اقتصادياً، ونؤكد على أهمية الاستمرار في تعزيز المشاركة الهادفة والكاملة والمتساوية للمرأة في مختلف المجالات، خاصة في القطاعين العام والخاص، نظراً

للمتظاهرين بواسطة الميليشيات التابعة لإيران في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩ الذي خلف مئات القتلى وآلاف الجرحى.

وإذ ننقل إلى المسألة الحرجة المتعلقة بالأشخاص المشردين، تشجع الولايات المتحدة على مواصلة التعاون بين الحكومة والبعثة في البحث عن حلول دائمة لجميع المشردين العراقيين من خلال تزويد الأسر والأيتام بالوثائق القانونية الأساسية ودعم إعادة إدماجهم الآمن والطوعي والكرام في المجتمعات المحلية وفقاً لرغبتهم. تحقيقاً لتلك الغاية، من المهم أيضاً الالتزام بتنفيذ اتفاقية سنجان لعام ٢٠٢٠ بالتشاور الوثيق مع الطائفة الأيزيدية.

وتدعو الولايات المتحدة جميع الدول الأعضاء إلى إعادة مقاتليها الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم المرتبطين بهم من العراق وسوريا إلى أوطانهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم ومحاكمتهم عند الاقتضاء. كما نحث الدول على دعم الإطار العالمي لدعم الأمم المتحدة للدول الأعضاء بشأن الأفراد العائدين من الجمهورية العربية السورية والعراق، وهو صندوق استئماني متعدد الشركاء لتزويد الدول الأعضاء بكامل مساعدات الأمم المتحدة للأفراد العائدين. وكما أبرز الأمين العام عند إطلاق الإطار، فإن الحالة الرهانة التي لا يمكن الدفاع عنها تثير شواغل إنسانية وأمنية وشواغل تتعلق بحقوق الإنسان.

وبفضل شجاعة قوات الأمن العراقية، كانت الهجمات التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في عام ٢٠٢٢ أقل بكثير من العام السابق. ومع ذلك، لا يزال التهديد قائماً. وتقدم الهجمات بالقرب من كركوك وألبو بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ تنكيراً صارخاً بأن تنظيم داعش لا يزال عازماً على إيقاع الموت والدمار، ويجب مواجهته. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالتحالف الدولي لهزيمة داعش والعمل مع شركائنا العراقيين للقضاء على الجماعة الإرهابية. ونحث رئيس الوزراء السيد السوداني على الوفاء بالتزامه بوضع السلاح تحت سيطرة مؤسسات الدولة الرسمية والشرعية حفاظاً على الاستقرار والأمن.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أنضم إلى الممثلة الخاصة للأمين العام في تهنئة حكومة العراق وشعبه على استضافة بطولة

نأمل إحراز تقدم في هذا الملف خلال الفترة القادمة. ونشيد بجهود كل من الكويت والعراق في هذا الجانب.

وفي الختام، نشي على الجهود التي تبذلها البعثة، ضمن إطار ولايتها، لمساعدة العراق على تجاوز الصعوبات الراهنة. ويشمل ذلك مساعي الحكومة لمعالجة التحديات الناشئة مثل تغير المناخ والذي بات يؤثر على حياة العراقيين في العديد من الجوانب. ونتطلع إلى أن يكمل العراق مساره نحو السلام والاستقرار، وأن ينعم شعبه بما يصبو إليه من أمن ورخاء.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وغانا وبلدي موزامبيق.

أولاً وقبل كل شيء، تود مجموعة الأعضاء الأفارقة أن تهنيكم بحرارة، سيدتي الرئيسة، وأن تهني بلدكم مالطة على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ونؤكد لكم دعمنا الكامل ونعرب عن أطيب تمنياتنا بقيادة ممتازة لأعمال المجلس. وعلى نفس المنوال، نشيد إشادة كبيرة بالعمل الرائع الذي قامت به اليابان خلال رئاستها في شهر كانون الثاني/يناير. ونشكر السيدة جانين هينيس - بلاسختارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والسيد أحمد على إحاطتيهما الهامتين. ونرحب بمشاركة ممثل العراق في هذه الجلسة.

سأتناول المسائل السياسية والأمنية والاقتصادية والإقليمية والإنسانية في الفترة المشمولة بالتقرير. ونشير، في هذا الصدد، إلى أننا نشهد اليوم تطوراً سياسياً مشجعاً في الحالة في العراق بعد مازق سياسي دام عاماً تقريباً، في أعقاب انتخابات عام ٢٠٢١. ويشكل انتخاب رئيس الجمهورية؛ وما تلاه من تعيين رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة بتصويت البرلمان بمنحها الثقة خطوة كبيرة إلى الأمام نحو إرساء أسس متينة لتحقيق الاستقرار في العراق. وتجدر الإشارة إلى تعيين ثلاث نساء في مجلس الوزراء، وهي خطوة مهمة نحو إقامة حوكمة شاملة للجميع، ونشجع الحكومة العراقية على مواصلة جهودها

لدورها الجوهري في بناء مجتمعات مزدهرة ومستقرة ومستدامة. كما نشيد بالأنشطة التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم المرأة العراقية، بما يشمل سعيها لزيادة الوعي بأهمية الاحتياجات النفسية والاجتماعية للناجيات من جرائم تنظيم داعش.

ومع إحياء العراق مؤخراً للذكرى الخامسة لإعلان النصر على داعش، لا يجب أن نغفل عن التهديدات التي لا يزال يشكلها هذا التنظيم الإرهابي على أمن واستقرار العراق والمنطقة. إذ يواصل تنظيم داعش أنشطته في العديد من المناطق في العراق، بما في ذلك خلال الفترة الماضية والتي شهدت شن هجمات إرهابية، أبرزها الهجوم الذي وقع بالقرب من كركوك وقرية ألبو بالي في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ وراح ضحيته ٨ مدنيين و ٩ من ضباط الشرطة. ونكرر دعمنا للعراق فيما يتخذ من إجراءات للحفاظ على ما حققه من مكتسبات في مجال مكافحة الإرهاب والقضاء عليه كلياً.

وتدين بلدي أي تدخلات في الشأن الداخلي العراقي وأية أفعال من شأنها أن تزعزع أمنه واستقراره، مهما كانت الذريعة. إننا، وإذ نستذكر الهجمات المتزايدة على العراق في الأشهر الأخيرة، نشدد على ضرورة أن يعرب المجتمع الدولي وبصوت واحد عن رفضه لمثل هذه الأعمال التي لا تنتهك سيادة هذا البلد فحسب، وإنما تشكل أيضاً انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وتهدد استقرار المنطقة.

لقد شهدت المنطقة مؤخراً حدثين مختلفين لهما دلالات خاصة في مسألة تعزيز الانخراط الإيجابي بين العراق ومحيطه. الأول هو انعقاد الدورة الثانية لمؤتمر بغداد للتعاون والشراكة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ بتنظيم مشترك من العراق والأردن وفرنسا، حيث أبرز هذا المؤتمر رغبة دول المنطقة في تعميق أواصر التعاون مع العراق ودعم استقراره. والثاني يتمثل في استضافة العراق لبطولة كأس الخليج العربي. فالاستقبال الحار من أبناء الشعب العراقي لأشقائهم العرب خلال هذا الحدث أكد على الإقبال الشعبي الواسع للعراقيين على مد الجسور مع محيطهم العربي الذي ينتمون إليه.

وفيما يتعلق بمسألة المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، والتي تشمل الأرشيف الوطني، فإننا

الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها العراق. ومن المؤكد أنه سيهيئ قاعدة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد وتعزيز التنمية.

وعلى الصعيد الإقليمي، نرحب بالأهمية التي يوليها برنامج الحكومة العراقية لتعزيز العلاقات مع البلدان الأخرى، ولا سيما جيرانه وأعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبلدان العربية الأخرى. وسيكون ذلك الإطار وعزم الحكومة على تعزيز السيادة العراقية والنهوض بدور العراق في المنظمات العربية والإقليمية والدولية أمراً في غاية الأهمية للتصدي للتحديات الأمنية الإقليمية الراهنة.

وفيما يتعلق بالوضع الإنساني، يساور الدول الأفريقية الثلاث القلق إزاء أن قرابة ١,٢ مليون شخص لا يزالون في حالة نزوح داخلي في العراق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وفي ذلك السياق، نرحب بالعمل الذي يضطلع به فريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني في العراق لوضع استراتيجية انتقال في مجال العمل الإنساني لعام ٢٠٢٣، مع التركيز على الاحتياجات الإنسانية المتبقية في سياق الاستمرار في الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية.

ونحيط علماً بتقرير اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري عقب زيارتها للعراق ونشجع الحكومة العراقية على تنفيذ توصياتها، بما في ذلك اعتماد تشريع يجرم الاختفاء القسري.

في الختام، تكرر البلدان الأفريقية الثلاثة دعمها القوي للممثلة الخاصة وفريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لالتزامهم بدعم مصالح الشعب العراقي والحكومة العراقية.

السيد بريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالانضمام إلى زملائي في تهنئتك، سيدتي الرئيسة، على توليك رئاسة مجلس الأمن. ونحن على يقين من أنه بفضل فريقكم وخبرتك، ستكل أعمالكم بالنجاح. وأود أيضاً أن أشكر وفد اليابان على عمله الممتاز ومهنيته في شهر كانون الثاني/يناير.

وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام في العراق، السيدة جينين هينيس - بلاسارث، على المعلومات التي قدمتها، والشكر

لتوسيع نطاق مشاركة المرأة بصورة هادفة في عملية صنع القرارات السياسية.

وندعو الحكومة إلى تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحسين الظروف المعيشية للشعب العراقي من خلال إعطاء الأولوية لمكافحة الفساد ومعالجة البطالة وإيجاد فرص عمل ودعم الفئات الضعيفة والفئات منخفضة الدخل وإصلاح القطاعين الاقتصادي والمالي وتعزيز الخدمات العامة. كما نشجعها في سعيها إلى حل المسائل بين بغداد وأربيل وتوطيد قدرة وفعالية الحكم المحلي وإعادة المشردين داخليا إلى أماكنهم الأصلية ومعالجة مسائل حقوق الإنسان وتمكين المرأة ودعم قوات الأمن والحفاظ على استقلالية القضاء وتعزيز دور العراق في المنطقة. ونؤكد مجدداً أهمية الحوار الإقليمي في تعزيز الأمن والاستقرار في العراق وكذلك التكيف مع تأثير التحديات البيئية وتغير المناخ.

وعلى الصعيد الأمني، يساور مجموعة الدول الأفريقية الثلاث القلق العميق إزاء استمرار الهجمات غير النمطية التي يشنها تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى، فضلاً عن انتشار الأسلحة في المنطقة والمخاطر الجسيمة التي تشكلها على السلام والأمن. وعلى الرغم من العمليات الموسعة لمكافحة الإرهاب، لا تزال هجمات داعش تشكل تحدياً أمنياً خطيراً للحكومة العراقية. وتشدد الدول الأفريقية الثلاث على أهمية مواصلة الجهود لضمان دحر داعش ودعم دور العراق الإقليمي في مكافحة الإرهاب. ولذلك، ندعم العمليات المستمرة لقوات الأمن العراقية في مواجهة أنشطة داعش. وفي ذلك الصدد، رحبنا بالجولة الثانية من مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، الذي استضافته المملكة الأردنية الهاشمية في كانون الأول/ديسمبر، وهو حدث جمع بين جيران العراق للتصدي للتحديات الأمنية في المنطقة، بما في ذلك التهديدات التي يشكلها تنظيم داعش.

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية، نتوقع أن يساعد تنفيذ برنامج الحكومة بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة الفساد ومعالجة البطالة وإيجاد فرص العمل ودعم الفئات الضعيفة والمنخفضة الدخل وإصلاح القطاعين الاقتصادي والمالي وتعزيز الخدمات العامة في معالجة

وينبغي اليوم الاعتراف بأن خطوات قد أُتخذت للتغلب على الأزمة السياسية وتعزيز سلطة الدولة والقضاء على التهديدات الأمنية المستمرة في البلد وإعادة تشكيل الإطار المؤسسي وسيادة القانون. ومع ذلك، يجب استثمار المزيد من الموارد لتعزيز مكافحة الإرهاب وتحديد آليات لمكافحة التصحر وما يتبعه من انخفاض في مصادر المياه والنهوض بتخطيط وتنفيذ السياسات من أجل تحسين الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والعدالة وحماية حقوق الإنسان للعراقيين.

وبوصفنا من الدول الموقعة على إعلان الالتزامات المشتركة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فإننا مقتنعون بأن اتباع نهج تشاركي إزاء المساواة بين الجنسين والإنصاف بين الأجيال في عمليات الحوار والتفاوض أمر أساسي لتوطيد السلام والحفاظ عليه. ولذلك، نشيد بتهيئة الظروف لتعزيز التدريب التقني للمرأة ومشاركتها في العمليات الانتخابية والأنشطة السياسية الديمقراطية. ونشجع على وضع تشريع لمكافحة العنف الأسري.

ونؤيد ما جاء على لسان الأمين العام في تقريره عن الأطفال والنزاع المسلح في العراق (S/2022/46) فيما يتعلق بضرورة مواصلة جهود إزالة الألغام والدعوة إلى معاملة الأطفال الذين تجندهم الجماعات المسلحة المتمردة بصورة غير قانونية كضحايا وليس كمقاتلين.

إن إكوادور تؤمن بقيمة تعددية الأطراف على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي هذا الصدد، نرحب بجميع الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتعزيز الوحدة الداخلية، وفي الوقت نفسه، تركيزها على بناء علاقات بناءة وتعاونية متعددة الأبعاد مع البلدان الأخرى في المنطقة والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية.

السيدة إيفستغنيغا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نود أن نشكر وفد اليابان على ترؤسه مجلس الأمن خلال كانون الثاني/يناير. ونتمنى لك، سيدتي الرئيسة، ولفريقك النجاح والعمل بشكل سلس قدر الإمكان في هذا الشهر.

أولا وقبل كل شيء، نود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة جينين هينيس - بلاسخت، على إحاطتها بشأن الحالة في

موصل للدكتور أحمد، مدير إدارة الجهات المانحة والعلاقات الدولية في منظمة الصحة والرعاية الاجتماعية في العراق. كما أرحب بالممثل الدائم للعراق في هذه الجلسة.

تقدر إكوادور عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والإجراءات التي اتخذتها الممثلة الخاصة لتهيئة الظروف لإجراء حوار سياسي جامع يفضي إلى فترة من الاستقرار والحكم من شأنها أن تمكن من تلبية المطالب الأساسية للشعب العراقي، وفقا للقرار ٢٦٣١ (٢٠٢٢). ونشيد على وجه الخصوص بجهود البعثة لضمان التنفيذ الفعال لأحكام القانون المتعلق بالنماجات الأيزيديات، على النحو المبين في القرار ٢٦٣١ (٢٠٢٢). ويشكل سن ذلك القانون خطوة مهمة في السعي إلى تحقيق العدالة وجبر الضرر للنماجات من العنف المتعدد الجوانب، وهو إشارة واضحة باتجاه مسار المصالحة الوطنية.

ومع ذلك، فإن وفد بلدي، شأنه شأن الزملاء الآخرين الذين سبقوني، يساوره القلق إزاء الهجمات المستمرة المنسوبة إلى تنظيم داعش. وكانت تلك الحوادث، إلى جانب الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، السبب الرئيسي للوفيات في صفوف المدنيين، بما في ذلك بين النساء والأطفال. وتدين إكوادور هذه الأعمال، ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن العنف.

قبل أربعة أشهر، وخلال جلسة الإحاطة السابقة بشأن العراق (انظر S/PV.9145)، قدمت السيدة هينيس - بلاسخت لأعضاء مجلس الأمن تقييما واضحا لأسباب الجمود السياسي وأثره فيما يتعلق بانعدام السيطرة على الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة العاملة على الأراضي العراقية.

ويشجعنا أن نعلم أن الجمود السياسي قد انتهى في أعقاب الانتخابات البرلمانية وانتخاب الرئيس عبد اللطيف رشيد، وهو شخصية كردية، وتعيين رئيس الوزراء محمد شياع السوداني. فلإجراء انتخابات حرة وإرساء الديمقراطية أثر إيجابي على بناء المؤسسات، وهو ذاته الاستراتيجية التي يمكن للشعوب أن تحقق من خلالها الاستقرار وتحل النزاعات.

والعرقية والدينية في البلد. ونحن مقتنعون بأن إجراء حوار شامل للجميع سيساعد في التغلب على الخلافات الداخلية في العراق.

وننتي بالغ الشاء على الحوار الموضوعي الجاري بين الحكومة العراقية ومنطقة الحكم الذاتي في كردستان لحل الخلافات القائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالنفط والغاز. ومن الواضح أن زيادة تحسين العلاقات بينهما ستساعد العراق في تعزيز أمنه وستعود بالفائدة على الشعب العراقي بأسره.

ويؤسفنا أن نلاحظ أنه على الرغم من الإنجازات التي حققتها العراقيون في مجال مكافحة الإرهاب، لا تزال الحالة الأمنية هشة لأسباب، من بينها، عودة ظهور الخلايا الإرهابية التي تشن بانتظام هجمات في مختلف محافظات الجمهورية، وفقا لآخر تقرير للأمين العام (S/2023/58). ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن التغلب على ذلك التحدي بفعالية إلا من خلال أقصى تنسيق ممكن لجهود مكافحة الإرهاب، مع احترام سيادة الدولة العراقية والحاجة إلى تنسيق جميع الإجراءات مع بغداد. وينبغي ألا يتحقق ضمان الأمن القومي للبلدان المجاورة للعراق على حساب سيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية.

ومما يعوق التطبيع المستدام في البلد محاولات بعض القوى الخارجية استغلال التوترات داخل العراق. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مرة أخرى أنه من غير المقبول أن تصبح الأراضي العراقية ساحة لتصفية الحسابات والمواجهة بين دول ثالثة. ونقدر أيما تقدير جهود بغداد لبناء علاقات حسن جوار ونرحب بدور الجمهورية المتزايد باستمرار في العلاقات الإقليمية، بما في ذلك العلاقات بين الدول العربية. ونأمل أن يستخدم العراق والأطراف الفاعلة الإقليمية الأخرى إمكانياتها الدبلوماسية لتعزيز السلام والاستقرار بشكل جماعي في جميع أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك على أساس القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ومفهوم الأمن الجماعي الذي اقترحه روسيا في المنطقة.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أضم إلى زملائي في شكر اليابان على عملها الممتاز خلال شهر كانون الثاني/يناير، وأتمنى لكم، سيدتي الرئيسة، كل النجاح في شهر شباط/فبراير. ويمكنك الاعتماد، سيدتي، على دعم سويسرا.

جمهورية العراق. ونؤكد من جديد دعمنا المستمر لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي تحيي في هذا العام الذكرى السنوية العشرين لإنشائها. وقد استمعنا بعناية إلى تقييمات الدكتور أحمد. ونرحب بمشاركة ممثل العراق لدى الأمم المتحدة في جلسة اليوم.

إننا نحيط علما بمختلف الجهود التي تبذلها المنظمة في العراق لتحسين الحياة العامة والسياسية وأداء الدولة. وفي الوقت نفسه، يجب أن نقر بأن دولة العراق الصديقة لا تزال تواجه تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية محلية معقدة على خلفية التهديد الإرهابي المستمر الذي يشكله تنظيم داعش.

وفي هذا الصدد، نود أن نرحب بانتخاب مجلس النواب العراقي لرئيس الجمهورية الجديد، السيد عبد اللطيف رشيد، وبتشكيل الحكومة برئاسة رئيس الوزراء محمد السوداني. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للجهود التي تبذلها الحكومة الجديدة لتحسين الحالة في الجمهورية وضمان الاستقرار والأمن وسيادة القانون. ونأمل أن تتبع جميع القوى السياسية العراقية نهجا مسؤولا وأن تسعى إلى حل خلافاتها من خلال المفاوضات حصرا بما يعود بالنفع على جميع الطوائف العرقية والدينية والمجموعات السكانية.

ونفهم أنه من المستحيل إيجاد حلول فورية للمشاكل العديدة التي تواجه السلطات العراقية، والتي تراكمت على مر السنين. فالمجالات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، التي عطلتها أحداث عام ٢٠٠٣ والحرب التي تلت ذلك ضد تنظيم داعش، تتطلب اهتماما ومساعدة دوليين. وفي هذا السياق، يأتي في الوقت المناسب بشكل خاص اعتماد برنامج الحكومة الجديدة، والذي تتمثل إحدى مهامه ذات الأولوية في إصلاح القطاع المالي للجمهورية. ونأمل أن يمهد ذلك الطريق نحو التصدي للمسائل الملحة التي تؤثر على الشعب العراقي، مثل معالجة البطالة وتقديم الدعم للفئات الضعيفة من السكان.

وفي الوقت نفسه، ندرك جيدا مدى صعوبة أن تأخذ القيادة العراقية في الحسبان آراء جميع ممثلي السياقات السياسية والاجتماعية

أساسي لتمكينهم من الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم.

كما أن الألغام تعوق عودة النازحين لأنها تسبب الإصابات، لا سيما بين الأطفال. ولذلك، يجب تكثيف إزالة الألغام لأغراض إنسانية والتوعية بالمخاطر وتقديم المساعدة لضحاياها.

ثانياً، لا تزال الحالة الأمنية في العراق تبعث على القلق. وتدين سويسرا جميع انتهاكات السيادة العراقية. وتدعو إلى احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية.

كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء الهجمات التي نُسبت إلى تنظيم داعش بين شهري تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر والتي يزيد عددها على ١١٠. وفي هذا السياق، نود أن نذكر بوجوب تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب في ظل الاحترام الكامل للقانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ثالثاً، يشكل تغير المناخ عاملاً مزعجاً للاستقرار في العراق. فهو أحد العناصر التي تسهم في الجفاف ونُدرة المياه، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الزراعة وسبل العيش. وخلال مؤتمر بغداد الثاني للتعاون والشراكة الذي عقد مؤخراً، وصف رئيس الوزراء العراقي ندرة المياه بأنها تهديد وجودي لبلده. ويسرنا استعداد العراق للعمل مع جيرانه بشأن الإدارة المشتركة للموارد المائية العابرة للحدود، ونرحب بدعم البعثة تحقيقاً لهذه الغاية. ويسر سويسرا أيضاً أن تواصل تعاونها الطويل الأمد مع السلطات العراقية بشأن هذه المسألة في إطار "مبادرة السلام الأزرق".

أخيراً، ترحب سويسرا بالتعاون الوثيق بين أعضاء اللجنة الثلاثية المعنية بالمفقودين من الكويتيين وراعي البلدان الثالثة.

إن تشكيل الحكومة الجديدة في العراق وجدول الأعمال الطموح الذي أعلنته يشكلان بادرة أمل بعد فترة طويلة من الجمود السياسي. ومع ذلك، لا تزال التحديات كبيرة. ويجب على مجلس الأمن أن يدعم العراق بصوت موحد فيما يواصل البلد مسيرته نحو تحقيق مستقبل مستقر ومزدهر.

وأتوجه بالشكر أيضاً إلى الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق وإلى السيد أحمد على إحاطتيهما. وتعرب سويسرا عن تقديرها لعمل الممثلة الخاصة وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، الذين أظهروا التزامهم بتحقيق السلام والاستقرار في البلد على مدار ما يقرب من ٢٠ عاماً. ونرحب بحضور ممثل العراق بيننا.

وأود أن أؤكد مجدداً دعم سويسرا لأمن العراق واستقراره. لقد قطع البلد وشعبه شوطاً طويلاً، وهما يتطلعان إلى توطيد مستقبل مزدهر وديمقراطي. ويمكن للعراق، إذا تحقق ذلك، أن يسهم بقدر أكبر في تحقيق الاستقرار في المنطقة من خلال تيسير الحوار. ومؤتمر بغداد الثاني للتعاون والشراكة، الذي استضافه الأردن في كانون الأول/ديسمبر وشارك في تنظيمه العراق وفرنسا، هو مثال ترحب به سويسرا. تهنيئاً سويسرا الحكومة العراقية الجديدة وتتمنى لها كل النجاح في تنفيذ برنامجها الإصلاحية، بما في ذلك مكافحة الفساد وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وحماية حقوق الإنسان وإنشاء مؤسسات مسؤولة. ومن الأهمية بمكان أيضاً تعميق الحوار مع حكومة إقليم كردستان.

ونشكر البعثة على دعمها للحكومة في تنفيذ هذه الإصلاحات. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالتمثيل المناسب للمرأة في البرلمان وننوه بأن ثلاث نساء يشغلن مناصب وزارية. ونشجع التزام العراق بتعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدبة وعلى قدم المساواة في جميع جوانب الحياة، ولا سيما في صنع القرار السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الموافقة على قانون مناهضة العنف الأسري ستكون خطوة مهمة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

بغية تحقيق الاستقرار والازدهار في العراق، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط إضافية. أولاً، إن عودة وإعادة إدماج ما يقرب من ١,٢ مليون شخص من الرجال والنساء العراقيين النازحين داخل البلد أمر ضروري للاستقرار والتماسك الاجتماعي. ونشجع العراق على مواصلة جهوده الرامية إلى إيجاد حلول دائمة بطريقة آمنة وطوعية وكريمة. ونؤيد العراق في هذه الجهود. والتوثيق المدني لجميع النازحين أمر

إصابات في صفوف المدنيين، وهي السبب الرئيسي لوقوع إصابات بين الأطفال في العراق. وقد خلفت الحرب التي درت قبل ٢٠ عاما الكثير من هذه الذخائر المتفجرة. وينبغي للبلد الذي شن الحرب في ذلك الوقت أن ينهض إلى مستوى المسؤولية وأن يتخذ إجراءات ملموسة لمساعدة العراق في إزالة الألغام ومساعدة الضحايا، من بين جوانب أخرى.

يتوقف تحقيق السلام في العراق على بيئة إقليمية مستقرة. وقد أكدت الصين مرارا وتكرارا أن العراق ليس ساحة للمنافسة الجيوسياسية. وتدعم الصين العراق في تطوير صداقات حسن الجوار مع بلدان المنطقة بغية التصدي بصورة مشتركة للتحديات العابرة للحدود. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى احترام سيادة العراق واستقلاله وسلامته الإقليمية وحل شواغلها الأمنية من خلال التعاون مع الحكومة العراقية. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، تضرر العراق بشدة من الحروب وعانى شعبه كثيرا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد العراق بهمة على إعادة بناء بنيته التحتية وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين سبل عيش الناس ورفاههم. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في العراق أن تركز قدر أكبر من الموارد والطاقة للمجالات ذات الأولوية التي تمس حاجة الشعب العراقي إليها وأن تضطلع بالعمل، وفقا لولاياتها وتقسيم عملها، وأن تستفيد استفادة كاملة من دور الفريق القطري.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وعلى هذا الأساس، من الضروري اغتنام هذه الفرصة لالتماس آراء العراق ودراسة وتقييم عمل البعثة وأدائها بصورة منهجية، فضلا عن إجراء دراسة متأنية لآفاق البعثة في الأجلين المتوسط والطويل.

إن الصين صديق مخلص للعراق. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، التقى الرئيس الصيني شي جين بينغ مع رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني وأكد مجددا أن الصين ستواصل دعمها

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أهنيء اليابان على إتمام رئاستها في الشهر الماضي على نحو سلس، وأتطلع إلى تحقيق نتائج إيجابية في عمل مجلس الأمن في شباط/فبراير تحت قيادة مالطة.

قدمت لنا الممثلة الخاصة للأمين العام هينيس - بلاسارث للتو إحاطة متعمقة، وأشكرها عليها. وأرحب بحضور ممثل العراق في جلسة اليوم. كما استمعت بعناية إلى الإحاطة التي قدمها السيد أحمد. استكمل العراق في تشرين الأول/أكتوبر الماضي تشكيل حكومة جديدة وأرسى أساسا سياسيا للإصلاح والتنمية في البلد. وترحب الصين بهذا الإنجاز وتدعم الحكومة العراقية الجديدة في إقامة حكم فعال واستكشاف مسار إنمائي بشكل مستقل بما يتوافق مع ظروفها الوطنية. فمن المصلحة الأساسية للشعب العراقي أن تعمل جميع الأطراف في العراق على تعزيز الوحدة وتحقيق المصالحة والتعجيل بالتنمية.

لا تزال الحالة الأمنية الراهنة في العراق مزرية، إذ تستمر فلول الإرهابيين في شن هجمات غير نمطية، تسفر عن سقوط ضحايا، بما في ذلك في صفوف المدنيين. ويجب على المجتمع الدولي مواصلة دعم العراق في مكافحة الإرهاب والقضاء على القوى الإرهابية المتطرفة مثل تنظيم داعش ومنع عودة هذه الجماعات ووقف انتشارها وتوطيد الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس في مكافحة الإرهاب. ويجب على "فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" أن يسلم الأدلة التي جمعها إلى العراق في أقرب وقت ممكن لمساعدة البلد على تقديم الإرهابيين إلى العدالة وفقا لقوانينه الوطنية. ونرحب بجهود العراق المتواصلة الرامية إلى المضي قدما في إعادة المواطنين العراقيين من مخيم الهول في سورية إلى الوطن وإعادة توطينهم ونحث البلدان المعنية على تحمل مسؤولياتها كما فعل العراق والمضي قدما في أقرب وقت ممكن في تحديد هوية المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرمهم في العراق وإعادةتهم إلى أوطانهم.

ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2023/58)، لا تزال المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع تتسبب في وقوع

ثنائية أوسع نطاقاً. ونحث على إجراء المزيد من الحوار الإقليمي، بما في ذلك بشأن المسائل الحاسمة عبر الوطنية مثل الأمن المائي والآثار السلبية لتغير المناخ، ونرحب بالدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في دعم تلك الجهود. واستمرار التعاون الوثيق بين حكومة العراق والشركاء الإقليميين أمر هام لتعزيز الأمن والاستقرار العراقيين والإقليميين على حد سواء.

ونرحب بالاتصالات الجارية بين بغداد وأربيل بغية تسوية المسائل المتعلقة ذات الاهتمام. ونحث جميع الأطراف على الدخول في حوار من أجل حل الخلافات حيثما وجدت، بما في ذلك بشأن قانون الهيدروكربونات والميزانية. كما نرحب بالحوار بين الأحزاب السياسية الكردية ونحث عليه، وسنواصل التأكيد على الأهمية الملحة لإصدار قانون ييسر الانتخابات في إقليم كردستان هذا العام.

وأخيراً، نود كذلك أن نشكر الممثلة الخاصة على ما قدمته من معلومات بآخ المستجدات عن المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة. ونرحب بالتزام جميع الأطراف بإحراز مزيد من التقدم بشأن هذه المسألة الهامة ونشجعه.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشارك بقية زملائي في تهنئة وفد اليابان على رئاسته الناجحة والمهنية لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير، وفي الإعراب عن تمنياتي لكم، السيدة الرئيسة، بكل النجاح خلال رئاستكم لهذا الشهر. ويمكنكم التعويل على دعمنا الكامل.

وأشكر الممثلة الخاصة على إحاطتها الكاملة جداً، كما أشكر السيد أحمد على إحاطته. وأود كذلك أن أرحب بحضور الممثل الدائم للعراق.

وأود أن أؤكد اليوم على أربع نقاط.

أولاً، من واجب المجلس أن يدعم استقرار العراق وأمنه. وتعيد فرنسا تأكيد التزامها بسيادة العراق وباستقرار إقليم كردستان المتمتع بالحكم الذاتي داخله. وقد زار رئيس الجمهورية، إيمانويل ماكرون،

القوي للعراق في حماية سيادته الوطنية واستقلاله وسلامة أراضيه وفي إعادة بناء اقتصاده واستعادة صناعته وتحسين سبل عيش الشعب وتحقيق التنمية المستدامة. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لتقديم إسهامات إيجابية في السلام والاستقرار على المدى الطويل في العراق، وكذلك للسلام والتنمية في المنطقة.

السيد إيكسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر اليابان على رئاستها المهنية والفعالة للغاية في شهر كانون الثاني/يناير. وأود أن أؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، ولفريقكم دعم وفد بلدي الكامل لرؤاستكم هذا الشهر. وكذلك أشكر الممثلة الخاصة على إحاطتها والسيد أحمد على الرسائل التي وجهها إلى المجلس اليوم.

تشيد المملكة المتحدة بالعمل الحيوي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وكما قالت الممثلة الخاصة، نشيد كذلك بالتزام الحكومات العراقية المتعاقبة الطويل الأمد بالعمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة.

ونرحب بتشكيل حكومة العراق الجديدة وبتعزيز رئيس الوزراء، السوداني، على تقديم الخدمات التي يحتاج إليها شعب العراق. وستواصل المملكة المتحدة دعم الحكومة العراقية في مجموعة التحديات التي تواجهها. ومن أهم هذه التحديات تأمين الاستقرار الاقتصادي للبلد والحاجة إلى العمل المناخي، بما في ذلك التحول في مجال الطاقة والإصلاح الاقتصادي الأخضر. ونأمل أن نرى الحكومة تقترح وتعتمد ميزانية مستدامة تحفز الاستثمار في مستقبل العراق. ونحث الحكومة على مواصلة تركيزها على التصدي للفساد، كما قالت الممثلة الخاصة، ونتفق مع رأيها وآراء الآخرين بشأن أهمية حقوق الإنسان والمساءلة.

وثمة تحد رئيسي آخر يتمثل في أمن العراق. وما زلنا ملتزمين بدعم حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان في جهودهما لضمان سلامة المدنيين العراقيين، ولا سيما في الكفاح المستمر ضد آفة داعش، وحماية أمن العراق وسيادته. ونرحب بعمل رئيس الوزراء، السوداني، لتعزيز أمن حدود العراق.

ونشيد بمشاركة رئيس الوزراء، السوداني، في جميع أنحاء المنطقة وبجهود حكومته لتشجيع الاستقرار الإقليمي من خلال علاقات

سبيل المثال، توقيع مذكرة تفاهم بين لجنة النزاهة العراقية والوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد بغية هيكلة تعاوننا في ذلك المجال.

كما تدعو فرنسا إلى استئناف الحوار البناء بين بغداد وأربيل، لا سيما فيما يتعلق بالأمن وتقاسم عائدات النفط. إن إحياء التعاون بين السلطات الاتحادية ومنطقة الحكم الذاتي أمر ضروري، ونحن على استعداد لتيسير التبادلات.

رابعاً، أظهرت الأسابيع الأخيرة استمرار التهديد الإرهابي. ففي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أدين المجلس الهجمات الإرهابية الأخيرة في العراق. وتحيي فرنسا مكافحة العراق الشجاعة ضد داعش. وستواصل فرنسا، إلى جانب شركائها في التحالف الدولي ضد داعش، الوقوف إلى جانب العراق في مكافحته الإرهاب، مع الاحترام الكامل للسيادة العراقية، طالما كان ذلك ضرورياً وما دام العراق يطلب ذلك.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة اليابان على رئاستها الكفوءة والناجحة خلال شهر كانون الثاني/يناير. ونهنئكم، السيدة الرئيسة، على تولي مالطة رئاسة مجلس الأمن. ويمكن لرئاسة مالطة أن تعول على الدعم الكامل من وفد البرازيل خلال شهر شباط/فبراير.

وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها وكذلك على تذكرها لسيرجيو فييرا دي ميللو، الذي يجعلنا التزامه بقضية السلام وحقوق الإنسان فخورين وملهمين. وأشكر السيد أحمد على المعلومات التي قدمها، وأرحب بالوفد العراقي في جلسة اليوم.

لقد كان من دواعي سرور البرازيل تشكيل الحكومة العراقية الجديدة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونشير إلى أن حكومة العراق وضعت قائمة شاملة بالأولويات، بما في ذلك الإصلاحات الهامة الرامية إلى تلبية تطلعات الشعب العراقي. ونحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة على دعم خطة الحكومة في جميع المجالات التي قرر البلد - من خلال عملياته السياسية المحلية - أن تكون أولوية، في ممارسة حقه في تقرير مصيره من دون تدخل أجنبي.

الأردن في نهاية كانون الأول/ديسمبر الماضي بمناسبة انعقاد مؤتمر بغداد الثاني للتعاون والشراكة. وأعاد التأكيد، إلى جانب بلدان المنطقة، على أهمية تعزيز أمن العراق ودعم العمليات الديمقراطية والدستورية الجارية.

إن فرنسا تدين جميع انتهاكات السيادة العراقية. ونتفق مع السلطات العراقية، التي ذكرت مرارا وتكرارا أن العراق ليس مكانا لتصفية الحسابات بين القوى الإقليمية. وندعو الأطراف الفاعلة المعنية إلى الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق.

ثانياً، يجب أن يواصل العراق الاضطلاع بدور إيجابي على الصعيد الإقليمي. وترحب فرنسا بالدبلوماسية الإقليمية المتوازنة التي يقودها العراق، والتي تسمح للبلدان الرئيسية في المنطقة باستئناف الحوار. ونرحب بجهود رئيس الوزراء العراقي في ذلك الصدد. وقد حث المشاركون في مؤتمر بغداد الثاني للتعاون والشراكة بالإجماع على الحوار كوسيلة لحل النزاعات الإقليمية. وسيتبع ذلك اجتماعات مقبلة بتلك الصيغة. كما إن الحوار الإقليمي الموثوق به هو الخطوة الأولى نحو تعاون يقوم على مشاريع مشتركة تعزز التكامل الاقتصادي للمنطقة وتجعل من الممكن الاستجابة للتحديات المناخية والبيئية على وجه الخصوص.

أخيراً، أود الترحيب بالتقدم الذي أحرز في مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة. ونشجع الدولتين على مواصلة حوارهما بشأن ذلك الموضوع.

ثالثاً، تقع على عاتق شركاء العراق أيضاً مسؤولية دعمه في تنفيذ الإصلاحات الضرورية. وفرنسا شريك استراتيجي وحليف للعراق. وقد اتخذت تلك الشراكة شكلاً ملموساً بالزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، إلى باريس، يومي ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير، والتوقيع على معاهدة شراكة استراتيجية بين بلدينا. وفرنسا مستعدة لدعم العراق في تنفيذ الإصلاحات التي ينتظرها الشعب العراقي. ومن بين التعبيرات الملموسة عن ذلك الالتزام، على

الناشئ عن الفقر وعدم المساواة والتفاوت في الدخل ونقص الفرص محليا وعلى المستوى العالمي. كما تتطلب مكافحة التهديد العالمي للإرهاب في العراق التعاون بين الدول ولا سيما البلدان المجاورة. ومما يؤسف له أننا نشهد عددا من الإجراءات التي تتجاهل أهم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأراضي العراقية. وتؤكد البرازيل من جديد أنه لا يمكن أن يكون هناك حق مشروع في الدفاع عن النفس ضد أي دولة من الدول ما عدا الرد على هجوم مسلح من جانب تلك الدولة. علاوة على ذلك لا يوجد حق في الدفاع الوقائي عن النفس. ولا مجال لمحاولات تبرير انتهاكات حظر استخدام القوة استنادا إلى تلك الأسس بموجب المادة ٥١ من الميثاق أو في القانون الدولي العرفي.

فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تود البرازيل أن تشير إلى أن وجود البعثة يتوقف على موافقة الحكومة العراقية منذ سنوات عديدة. لقد أنشئت البعثة بموجب الفصل السادس من الميثاق بهدف مساعدة العراق على تحقيق كامل إمكاناته كبلد مستقل ذي سيادة بعد التقويض التدريجي للعراقيين للسيطرة على جميع جوانب الحياة في البلد بعد انهيار مؤسساته في عام ٢٠٠٣. ونرى أن ذلك الهدف يمكن تحقيقه على نحو أفضل بالتركيز على اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تدعم الحوار السياسي والمصالحة الوطنية على نحو فعال، فضلا عن ملكية الشعب العراقي لنظامه السياسي ومؤسساته. لذلك نشجع البعثة على مواصلة العمل البناء مع الحكومة العراقية في نطاق ولاية البعثة بطريقة تسهم في بناء قدرات المجتمع العراقي وتعمل بنقل جميع الخدمات العامة المتبقية التي تقدمها حاليا المنظمات الإنسانية إلى الحكومة العراقية.

كما تشيد البرازيل بالجهود المتواصلة التي تبذلها الآلية الثلاثية تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر في البحث عن المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة. ونلاحظ أيضا تصميم الحكومة العراقية على مواصلة البحث عن الممتلكات المفقودة التي نأمل أن يؤدي ثماره في أقرب وقت ممكن.

كما يستحق شمل المرأة العراقية في المناصب العليا في الحكومة الجديدة الثناء، لا سيما في ضوء أداء المرشحات خلال انتخابات عام ٢٠٢١، بما في ذلك خارج نظام الحصص. فتعيين النساء في المناصب الحكومية العليا يشير إلى بذل جهد لترجمة إرادة الشعب العراقي من أجل التمثيل الشامل. ونأمل أن تتمكن الحكومة الجديدة من الإسهام في تهيئة بيئة تمكن المرأة من المشاركة المجدية في السياسة والمجتمع، بشكل عام، من دون تمييز على أساس نوع الجنس. وسيسهم اعتماد قانون مكافحة العنف المنزلي في تحقيق تلك الغاية.

وتشيد البرازيل أيضا بالجهود التي تبذلها الحكومة، وفقا للإطار الدستوري للعراق، لحل المسائل المتعلقة في العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، بما في ذلك ما يتعلق بإدارة عائدات النفط. نشدد على أهمية استمرار الحوار بين جميع السلطات المعنية مع مراعاة مسؤوليتها المشتركة تجاه الشعب العراقي. ونعتقد أن التفاهم والتعاون المتبادلين بروح من وحدة الواجب والهدف سيعززان قدرة جميع الكيانات الحكومية على السعي إلى إعمال حق العراق في التنمية بطريقة تتسق مع السيادة الدائمة للشعب العراقي على ثرواته بلده وموارده الطبيعية.

تشيد البرازيل بجهود العراق لإعادة مواطنيه من مخيمات اللاجئين في شمال سوريا وإعادة إدماجهم في المجتمع العراقي. كما نشيد بإنشاء الشراكة مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى في ذلك المسعى، فضلا عن إعطاء الأولوية لرعاية وحماية الأطفال الذين سيتعرضون بدونهمما للتجنيد من جانب الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية عند عودتهم.

وينبغي أيضا النظر إلى تعزيز التنمية الاقتصادية ورفاه السكان باعتبارهما أداة رئيسية في مكافحة الإرهاب، لأنه لا يمكن القضاء على التهديد الذي يشكله تنظيم داعش في العراق وفي بلدان أخرى أيضا بواسطة العقوبات وآليات المساءلة الفردية وحدها. ومن الضروري معالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف التي يمكن أن يكون من بينها الشعور بالظلم لدى السكان المهمشين، بما في ذلك الظلم الاقتصادي

لمكافحة العنف العائلي. إن المجتمع العراقي بحاجة إلى أدوات حيوية مثل هذه لمنع العنف العائلي ومكافحته.

كما نرحب بالخطوات الأولى التي اتخذتها الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لمعالجة القضايا العالقة. ولا بد من مواصلة الجهود لتهيئة الظروف المناسبة لاعتماد الميزانية ووضع تشريعات مقبولة للنفط والغاز من قبل الحكومتين.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في العراق، لا سيما الهجمات المستمرة من جانب الجماعات المسلحة بما في ذلك التهديدات المستمرة التي يشكلها تنظيم داعش. تشيد ألبانيا بتصميم رئيس الوزراء السوداني على إعادة تأكيد سيطرة الدولة على المليشيات المسلحة، وتقف إلى جانب القادة العراقيين في بغداد وأربيل. ونؤكد من جديد دعمنا القوي لسيادة العراق وسلامته الإقليمية وندين جميع المحاولات الرامية إلى تقويض استقراره واستقلاله السياسي.

وبالرغم من التقييم والتوقعات الإيجابية الشاملة، من الواضح أن العراق لا يزال يواجه عدة تحديات سياسية وأمنية واقتصادية وبيئية. ويتطلب التصدي لها على النحو السليم الدعم من جانب المجتمع الدولي، كما تتطلب أيضا تفهم وتعاون جيرانه الذين ينبغي أن يشاركوا بشكل بناء في الدبلوماسية والحوار وليس في التدخل الهدام. وفي ذلك الصدد، نرحب بمؤتمر بغداد الثاني للتعاون والشراكة المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ في الأردن، باعتباره جهدا مشتركا لتعزيز الحوار بين الأطراف الفاعلة الرئيسية في الشرق الأوسط دعما للأنشطة التي تعزز وتدعم مبادرات وبرامج الاستثمار الأجنبي.

في الختام، أود أن أتطرق إلى مسألة تغير المناخ بوصفها تحديا خطيرا للعراق. لقد تأثرت الأراضي التي تتسم بالخصوبة تاريخيا بين نهري دجلة والفرات سلبا، وإذا لم تخفف مظاهر تغير المناخ على نحو سليم، سيصبح البلد وعرا عاما تلو الآخر، حيث تسفر العواصف الغبارية والرملية فضلا عن الجفاف ونذرة المياه، عن تكاليف مالية وبشرية هائلة بالنسبة للعراق وسيكون لها أثر سلبي على حقوق الإنسان الأساسية والأمن والصمود الاقتصادي والاستقرار السياسي.

أود أن أختتم بياني بتهنئة العراق على استضافته الناجحة لمباريات كأس الخليج في كانون الثاني/يناير والفوز بها. لقد أحسن المنتخب الوطني العراقي لكرة القدم الأداء، أسود بلاد ما بين النهرين، لانتصارهم الرائع.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأهنئ فريقكم على تولي بلدكم رئاسة المجلس هذا الشهر وأؤكد لكم تعاوننا الكامل. كما نكرر شكرنا لليابان على توجيه أعمال المجلس بقدر كبير من النجاح في شهر كانون الثاني/يناير. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام هينس - بلاشارت على موافقتها بآخر التطورات في العراق. كما أشكر السيد أحمد على تعليقاته الزاخرة بالمعلومات وأرحب بممثل العراق في المجلس اليوم.

تأتي جلسة اليوم بعد ثلاثة أشهر فقط من تشكيل حكومة عراقية جديدة نعرب عن ترحيبنا بها. إن وضع حد للمأزق السياسي والتنافس الحزبي والتلاعب بالسلطة يعد خطوة هامة إلى الأمام ونشيد بالقوى السياسية العراقية على اتخاذها تلك الخطوة الهامة والضرورية نحو تحقيق الاستقرار السياسي. إن الشعب العراقي يتطلع إلى عراق ديمقراطي مستقر ومزدهر وينعم بالسيادة، وهو ما تحتاج إليه المنطقة أيضا.

كما نؤيد خطة عمل الإصلاح الملهمة لرئيس الوزراء محمد شياع السوداني ونشجع جميع القادة السياسيين على التعاون في معالجة العديد من المسائل والسياسات المعروضة عليهم، بما في ذلك عن طريق الالتزام الجاد بمكافحة الفساد وضمان حقوق الإنسان للجميع. ونكرر تأكيد دعمنا لجهود حكومة العراق لإجراء إصلاحات فعالة من خلال الحوار الشامل وزيادة إدماج المرأة في القوى العاملة. كما يسرنا أن نلاحظ تعيين ثلاث نساء في المناصب الوزارية ونشجع الحكومة العراقية على المضي قدما في زيادة مشاركة المرأة في مناصب ومؤسسات صنع القرار حتى تكون في وضع أفضل يمكنها من تلبية التطلعات المشروعة للشعب العراقي. وفي ذلك الصدد نكرر الدعوة الموجهة إلى مجلس النواب للتعبيل بالنظر في القانون المقترح

في العراق. وتشيد اليابان بالمشاركة النشطة للحكومة العراقية في بناء الثقة فيما بين جيرانها من خلال الحوار الإقليمي. إن النجاح في عقد مؤتمر بغداد الثاني للتعاون والشراكة في كانون الأول/ديسمبر الماضي دليل على أن جهودها تحرز تقدماً.

كما أن الامتثال للالتزامات الدولية جزء من أسس الاستقرار الإقليمي. وكان اختتام عمل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات في كانون الأول/ديسمبر الماضي، الذي أعقب دفع العراق آخر التعويضات للكويت، معلماً هاماً. وترحب اليابان بالتعاون المطرد بين العراق والكويت بشأن المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، وتحيط علماً بالتقدم المحرز نحو التوصل إلى نتيجة مقبولة للطرفين.

وأخيراً، فإن الاستثمار في الموارد البشرية، ومن ضمنها النساء والشباب، هو وسيلة لتحويل تنوع المجتمع العراقي إلى قوة حقيقية للبلاد. ولضمان وجود مجتمع قادر على الصمود، يجب الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية مثل الطاقة والمياه والكهرباء والتعليم والرعاية الصحية. ويكتسي بناء المؤسسات أيضاً أهمية حاسمة. وعلاوة على ذلك، فإن التحديات التي يفرضها تغير المناخ مثيرة للقلق ويجب التصدي لها على نحو عاجل. إن المساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة في هذه المجالات حاسمة. وستظل اليابان شريكاً يعول عليه للبعثة وللعراق وستواصل تقديم دعمها الكامل لجهودهما.

الرئيسة (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى الممثلة الخاصة هينيس - بلاسخارت والسيد أحمد ممثل منظمة الصحة والرعاية الاجتماعية في العراق على إحاطتيهما. يشير التقرير الأخير للأمين العام (S/2023/58) إلى التقدم الكبير الذي شهدناه في العراق، فضلاً عن العمل الذي لا يزال يتعين القيام به. ومن الأمور المحورية في ذلك التقدم عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية.

ونرى أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق شريك حاسم في العمل مع الحكومة وأصحاب المصلحة المحليين لمساعدة العراق على مواجهة كل تلك التحديات المتعددة الأوجه في حين يمضي البلد في مسار وضع حديثاً نحو تنميته وانتقاله السياسي.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، نهنئكم، سيدتي الرئيسة وبلدكم مالطة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. وأتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في رئاستكم. وأشكر السيدة جانين هينيس - بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والسيد أحمد على إحاطتيهما.

إن استقرار العراق وازدهاره وأمنه أمور لا غنى عنها للسلام والأمن في الشرق الأوسط. وقد اتخذ العراق، في ذلك الصدد، خطوة هامة إلى الأمام بنجاحه في تشكيل حكومة جديدة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونؤيد بقوة أولوية الحكومة العراقية المتمثلة في التصدي للفساد ونرحب بالتزامها بالاستجابة لتطلعات شعبها من خلال متابعة الإصلاح الاقتصادي والمالي فضلاً عن خلق فرص العمل. وفي ذلك الجانب، تأمل اليابان أن تتخذ الحكومة تدابير ملموسة في أقرب وقت ممكن لتُظهر لشعبها نتائج ملموسة من إصلاحاتها.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأشيد بالدور الذي تؤديه البعثة في مجالات مثل تقديم المساعدة الانتخابية وتواصلها الدؤوب مع القادة السياسيين والمجتمع المدني طوال طريق العراق الصعب للتغلب على مأزقه السياسي. وسيكون من المهم مناقشة أفضل نهج تتبعه الأمم المتحدة في المستقبل لدعم جهود العراق لكي يصبح في نهاية المطاف معتمداً حقاً على نفسه بالبناء على ما تم إنجازه حتى الآن.

إن من الشروط الأساسية للسلام والاستقرار في العراق الاحترام الكامل لسيادته وسلامته الإقليمية، فضلاً عن علاقات حسن الجوار. وأي هجوم يهدد سيادة العراق وسلامته الإقليمية، بما في ذلك في إقليم كردستان، يتعارض مع القانون الدولي ويجب أن يتوقف. وندين أيضاً سلسلة الهجمات الإرهابية الأخيرة في كركوك وديالى ومناطق أخرى

وتشدد مألظة على أهمية احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، وتعرب عن قلقها إزاء الهجمات على المتظاهرين والناشطين والصحفيين. وفي ذلك السياق، نشكر المنظمات غير الحكومية ونثني عليها لجهودها المستمرة والدؤوبة الرامية إلى تحسين الحالة على أرض الواقع. وكما سمعنا اليوم، لا تزال الألغام الأرضية مشكلة حقيقية ذات عواقب مدمرة. ويجب أيضاً تمويل الجهود الرامية إلى معالجة هذه المسألة تمويلًا كافياً.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات الجسيمة الـ ٤٢ المرتكبة ضد الأطفال، وارتفاع معدل العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ووقوع ٨٤ من الإصابات بين المدنيين وثقتها البعثة. وعلاوة على ذلك، نحث حكومة العراق على التنفيذ الكامل لقانون الناجيات الأيزيديات والنظر في أحكام مماثلة لأطفال الناجيات، بمن فيهم أولئك الذين ولدوا نتيجة للاغتصاب المرتبط بالنزاع. وعلى الجبهة الإنسانية، لا تزال هناك احتياجات كبيرة، ونحث على رفع جميع القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية. وكما ألمح السيد أحمد في إحاطته اليوم، فإن المدنيين هم الذين يدفعون أمدح ثمن لعدم الاستقرار في العراق. واعتباراً من ٣١ ديسمبر/كانون الأول، لا يزال ١,١٧ مليون عراقي نازحين داخلياً، وهناك ٩٩٠.٠٠٠ شخصاً في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية.

وتشدد مألظة على أهمية معالجة القضايا المتعلقة بالمناخ والأمن في العراق الذي يحتل المرتبة الخامسة في قائمة دول العالم الأكثر تضرراً من التغير المناخي. ونرحب بجهود البعثة لمساعدتها في التخفيف من آثار أزمة المناخ، بما في ذلك من خلال التنمية المستدامة واستخدام الطاقات المتجددة. وتدعو مألظة إلى زيادة الجهود الدولية والإقليمية للتصدي لتحدي ندرة المياه.

ونحث الحكومة على العمل على إزالة الحواجز الرئيسية التي تحول دون إنهاء النزوح، بما في ذلك التلوث الواسع النطاق بالذخائر المتفجرة والترميم غير الكامل للمساكن والخدمات الأساسية في المناطق المستعادة من داعش. وينبغي أن تكون عودة النازحين داخلياً آمنة وطوعية وكريمة ومبنية على موافقتهم. وتحت مألظة الشركاء

وترحب مألظة بتشكيل حكومة جديدة في العراق وتشجع جميع الجهات المعنية والمؤسسات السياسية في العراق على العمل معاً بشكل بناء لتمكين الحكومة من تلبية احتياجات البلد، بما في ذلك تنفيذ الإصلاحات ذات الصلة. ونرحب أيضاً بالتقيد بالحصص الجنسانية التي تم تشريعها في البلد. وإذ نردد ما قاله الأمين العام، فإننا نحث القادة السياسيين في العراق على ضمان الإدماج الكامل والمتساوي والهادف للمرأة في جميع العمليات السياسية وعلى جميع مستويات الحكم، بما في ذلك الفرعين التنفيذي والقضائي.

وتحت مألظة حكومة العراق على سن مشروع قانونها لمكافحة العنف العائلي والسعي بصرامة إلى المساءلة عن الجرائم الجنسانية بغية حماية جميع النساء والفتيات، بغض النظر عن جنسيتها. وعلى الجبهة السياسية، نرحب أيضاً بالالتزام الواضح والخطوات التي اتخذتها الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لمعالجة القضايا المعلقة.

وتؤكد الاشتباكات المميتة التي وقعت في نهاية آب/أغسطس في بغداد هشاشة الحالة الأمنية. وتدعو الحكومة الجديدة إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار هذا الذي يتبدى في تحدياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ونعرب عن دعمنا لسعيها المستمر إلى إجراء الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها في ذلك السياق. إن هذا الإجراء ضروري لتعزيز الاستقرار الطويل الأجل في العراق. وفي ذلك الشأن، يكتسي إقرار ميزانية جديدة في الوقت المناسب أهمية حيوية. وفي ذلك الصدد، ندعو أيضاً جميع الدول، ولا سيما البلدان المجاورة، إلى احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية وعمليته السياسية الديمقراطية وإلى دعم ذلك. وينبغي أن نتوقف فوراً أي هجمات على الأراضي العراقية تعرض للخطر استقراره واستقرار المنطقة. ونرحب بالدور الإيجابي الذي يؤديه العراق في المنطقة ونشيد به، ولا سيما جهوده الدبلوماسية للنهوض بالاستقرار، بما في ذلك من خلال مشاركته وتيسير الحوار مع الشركاء الإقليميين. كما نشدد على أهمية مكافحة الإرهاب وهجمات داعش المتكررة وفقاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ونكرر دعمنا الثابت لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة للعمل من أجل محاسبة تنظيم داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

الزخم الإقليمي والدولي المتنامي من استضافة بطولة كأس الخليج العربي الخامس والعشرين لكرة القدم، التي فاز بها منتخب العراق.

وأود أن أعرض على حضراتكم إيجازاً بأهم التطورات التي حدثت في العراق في الأشهر الأربعة الماضية.

أولاً، العلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان في أربيل. تستمر التفاهات واللقاءات ويتواصل الحوار بين بغداد وأربيل لحسم القضايا الهامة العالقة، ومنها إصدار قانون النفط والغاز، وتوزيع العوائد النفطية، وعوائد الجمارك، وتعيين رئيس للجنة الخاصة بالمادة ١٤٠ من الدستور.

ثانياً، الملف الأمني. إن العراق ملتزم بالتعاون مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه نهائياً، وضمان المساءلة القضائية والمتابعة الأمنية ودعم الضحايا، مع التأكيد على أهمية توصل الأمم المتحدة إلى تعريف موحد لمصطلح "الإرهاب".

ويقدم العراق شكره للأمم المتحدة، ويثني على لقاء الممثل السامي لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، السيد ميغيل أنخيل موراتينوس، والممثلة الخاصة للأمن العام للعراق، السيدة بلاسحارت، بآية الله العظمى سماحة السيد علي السيستاني في مدينة النجف الأشرف، وتقديم "خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية المعروف بالوحدة والتضامن من أجل عبادة آمنة وسلمية" لضمان أن تكون المواقع الدينية وأماكن العبادة والتأمل ملاذاً آمناً حقيقياً. كما يشيد العراق بالدعم الذي قدمه إليه مجلس الأمن، وما يصدر عنه من إدانة للأعمال الإرهابية التي تطل العراق، وتأكيد المستمر لمطالب العراق بعدم استخدام أراضيه كساحة لتصفية الحسابات، أو لأغراض سياسية، أو تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

ثالثاً، الخروقات التركية والإيرانية. يدين العراق بشدة الاعتداءات التركية والإيرانية المتكررة على الأراضي العراقية بحجة الدفاع عن النفس وتذرعاً بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ويجدد العراق

الإقليميين والدوليين على كفالة أن تحصل المنظمات الوطنية والدولية للمعونة والتنمية على ما يلزم من التجهيزات والتسهيلات للتصدي لتلك التحديات.

أسألف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد فتاح (العراق): أود أن أتقدم بالتهنئة إلى سعادة رئيسة مجلس الأمن، السيدة فانيسا فريزر، الممثلة الدائمة لجمهورية مالطة على تولي رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أتقدم بالشكر أيضاً إلى سعادة السفير إيشيكاني كيمييرو، الممثل الدائم لليابان، على الجهود المتميزة التي بذلها أثناء رئاسة اليابان لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير الماضي. أود كذلك أن أتقدم بالشكر إلى سعادة السيدة جانين هينيس - بلاسحارت، الممثلة الخاصة للأمن العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على الإحاطة التي قدمتها. ونأخذ علماً مع التقدير بملاحظات ممثل منظمة الصحة والرفاهية الاجتماعية في العراق، دكتور أحمد.

لقد تشكلت حكومة العراق الجديدة وفق مبدأ الشراكة الوطنية، بمنهاج وزاري ركز على جملة محاور أبرزها، الانفتاح على جميع القوى السياسية، وإجراء انتخابات مبكرة، ومحاربة الفساد الإداري والمالي والسلاح المنفلت، وإصلاح مؤسسات وقطاعات الدولة بشكل شامل، ومعالجة أزمة الكهرباء وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية، وتعزيز حقوق الإنسان وتمكين المرأة، ومتابعة ملف النازحين والأقليات، ومكافحة الفقر والبطالة والتضخم، وتلبية مطالب الشعب عموماً، والشباب المحتجين خصوصاً، وضمان الحصة المائية للعراق وتحسين الإنتاج الزراعي وزيادته، والسعي إلى إرساء أمن واستقرار العراق.

وعلى صعيد العلاقات الخارجية، يسعى العراق من خلال الدبلوماسية الهادفة لأن يكون مصدر استقرار في المنطقة، وطرفاً فاعلاً في التواصل والتعاون لتقريب وجهات النظر، امتداداً للنتائج الناجحة لمؤتمري بغداد الأول والثاني للشراكة والتعاون، وبناء على

٢٠٣٠ على المستوى المحلي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالعراق لدعم مشاركة المرأة، وحمايتها، وتمكينها اجتماعيا واقتصاديا.

سابعاً، تواصل المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق تعاونها مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ونشاطاتها التنفيذية في مجالات الحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية، والثقافية والاجتماعية. ويطلب العراق دعم الأمم المتحدة فيما يخص توفير خدمات الدعم النفسي للناجيات من جرائم العنف الجنسي الذي ارتكبه عناصر تنظيم داعش الإرهابي. وفي الوقت الذي يشكر فيه العراق تعاون هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة العاملة على أرضيه، فإنه يدعوها لتقديم المساعدات التقنية، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٣٣/٧٥ بشأن سياسات الأنشطة التنفيذية، طبقاً للولايات المنوطة بكل هيئة، ووفق مبدأ الملكية الوطنية والخطط والأولويات الوطنية.

ثامناً، مكافحة التصحر والتصدي للتغير المناخي. إن التغير المناخي وانخفاض مناسيب الأنهار بفعل السياسات المائية للدول المتشاطئة، سواء بتقليل الإطلاقات المائية أو تغيير مجاري الأنهار، يشكل تحدياً أمام سعي الحكومة العراقية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفق قرارات البرنامج الحكومي، علاوة على تأثيراته السلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتبعاته السلبية على قطاعات الأمن الغذائي والصحة والنقل، وتسببه بالنزوح والتغير الديمغرافي، وتهديده التنوع الأحيائي والمواقع التاريخية المدرجة على لائحة التراث العالمي، والأراضي الرطبة المصنفة وفقاً لاتفاقية رامسار. يؤكد العراق التزامه بتحسين إجراءات التكيف المناخي، وفقاً لمخرجات مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة (COP27). كما بدأ العراق بأخذ الخطوات العملية لتعزيز استخدام أنظمة الري الحديثة وإيقاف هدر المياه في الخزن والزراعة، وتنفيذ مشاريع استراتيجية مهمة مرتبطة بالاقتصاد الأخضر.

تاسعاً، العلاقة مع دولة الكويت الشقيقة. يحرص العراق على توثيق أواصر التعاون الثنائي مع الكويت في ظل ما تشهده العلاقات

التزامه الدستوري بعدم انطلاق أي تهديدات من أرضيه تجاه جيرانه، ويؤكد في الوقت نفسه رغبته باعتماد الحوار الثنائي معهم لإيجاد الحلول السلمية ومعالجة المشاكل الداخلية لكل دولة داخل نطاق حدودها، لا خارجها. كما يشيد العراق بالقرار ٧٥٩ المعنون "اتخاذ موقف عربي موحد إزاء انتهاك القوات التركية للسيادة العراقية" المتخذ في قمة الجزائر المنعقدة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢.

رابعاً، دعم المناطق المحررة. يشيد العراق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشراكة المجتمع الدولي، الذي دعم الخطة الوطنية العراقية للتخفيف من معاناة النازحين، وساعد في العودة الآمنة والكرامة والطوعية لما يقرب من ٤ ملايين نازح داخلي. ووافق مجلس الوزراء العراقي في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، ضمن سلسلة قرارات لاحقة في السياق نفسه، على مرسوم بتسليم آلاف العراقيين الأردنيين منازلهم في منطقة سنجار بعد حرمانهم من تلك الحقوق لأكثر من أربعة عقود، مورست خلالها ضدهم سياسات تمييزية وإقصائية.

خامساً، البرنامج الحكومي. إن العراق ملتزم بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقدم تقريره الوطني الثاني في المنتدى السياسي رفيع المستوى، وأبدى رغبته في تقديم تقريره الطوعي الثالث. ويسعى العراق إلى تعزيز أواصر التعاون والشراكة مع دول الجوار من خلال الترابط في البنى التحتية والتكامل الاقتصادي والاستثمارات المتبادلة. وبدأت الحكومة العراقية حملة كبيرة على أعلى المستويات لمكافحة الفساد المالي والإداري. وتطلب من المجتمع الدولي المساعدة في استرداد أموال العراق المنهوبة والمهربة، وتسليم المطلوبين الذين يتخذون من بعض الدول محل إقامة لهم.

إن الوضع المالي في العراق مستقر على الرغم من اختلال سعر صرف الدولار. وقد اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات العاجلة للسيطرة على التذبذب الحاصل في سعر الصرف.

سادساً، تمكين المرأة. يتواصل الإعداد لتنفيذ الخطة الوطنية الثانية لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) للفترة ٢٠٢١ - ٢٠٢٤، ومناقشة محاور الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية للفترة ٢٠٢٣ -

ختاماً، أود التقدم بالشكر إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة على موقفه الثابت في دعم العراق من خلال التأكيد على احترام سيادته ووحدته أراضيها، وأثنى على الزيارة المهمة التي أجرتها وكالة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري دي كارلو إلى العراق، بدعوة من معالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية العراقي، ولقاءها السادة المسؤولين العراقيين في بغداد وإقليم كردستان، كما أقدر كثيراً استمرار المجتمع الدولي في دعمه للعراق في مسيرته لتحقيق الرفاهية والاستقرار للشعب العراقي، وأشار في الوقت نفسه إلى أن بلدي والشعب العراقي ممتن لجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق خلال العقدين الماضيين وللفريق القطري الممثل لعدد من منظمات الأمم المتحدة التخصصية والصناديق المخصصة لتقديم الاستجابة الإنسانية الأساسية، ويشيد بالعمل المهم الذي قاموا به، لا سيما ما يتصل بالوقاية والوساطة وجهود بناء السلام، وجهود مكافحة الإرهاب، والاستجابة المتعلقة بالوضع الإنساني.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.
رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.

بين البلدين من تطورات إيجابية تستند إلى أبعاد سياسية، واقتصادية، وثقافية، وتاريخية، وينعكس ذلك من خلال زيارة دولة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني إلى دولة الكويت الشقيقة، وهي أول زيارة رسمية لدولة خليجية يجريها بعد تسلمه مهام منصبه.

يتابع العراق باهتمام بدء تنفيذ مشروع توسعة منظومة الربط الكهربائي الخليجي مع محطة الوفرة جنوب دولة الكويت، الذي يهدف إلى تعزيز تأمين الطاقة الكهربائية بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق.

جددت وزارتنا الخارجية والدفاع العراقيتان النداء الإنساني لكل من لديه معلومات عن مواقع دفن مفترضة لرفات عراقيين أو كويتيين، فقدوا خلال حرب الخليج الثانية أو جرائها، أو أي معلومات عن أماكن وجود ممتلكات متمثلة في المحفوظات والأرشيف الأميري الكويتي، إلى سرعة الإدلاء بها والتواصل بشأنها مع وزارتي الخارجية والدفاع العراقيتين والجهات التابعة لهما، ومع بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بغداد.

يوجه العراق شكره وتقديره للجهود الحثيثة التي تبذلها بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر من خلال رئاستها للجنة الثلاثية المعنية بمتابعة وإنهاء ملف الأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى، ويتعهد بمواصلة التعاون معها ومع كل الجهات التي تساعد هذا الملف في تحقيق غايته.